



أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)

The Effect of Financial Risks on the Financial Performance of
Commercial Banks

(An Empirical Study on Commercial Banks listed in Amman
Stock Exchange)

إعداد

ثائر فتحي محمد وهدان

الرقم الجامعي: 20159025

إشراف الدكتور: إسماعيل يونس يامين

أستاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص
(المحاسبة)

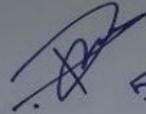
كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

2017

جامعة الزرقاء
نموذج التفويض

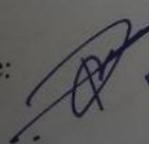
أنا ثائر فتحي محمد وهدان، أفاض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي
للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في
الجامعة.

التوقيع: 
التاريخ: 5/12/2017

Zarqa University
Authorization Form

I Thaer Fathi Mohammad Wahdan, authorize Zarqa University to supply
copies of my Thesis/Dissertation to libraries or establishments or individuals
on request, according to Zarqa University regulations.

Signature:
Date:

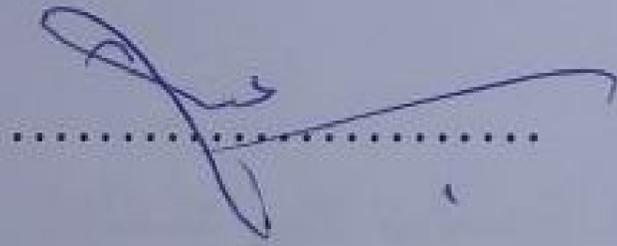
 5/12/2017

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت هذه الرسالة (أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)، واجيزت بتاريخ 5 / 12 / 2017.

التوقيع

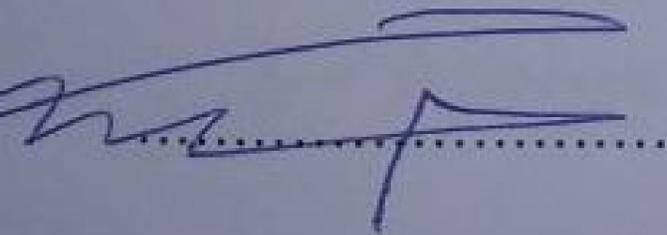
أعضاء لجنة المناقشة



الدكتور / إسماعيل يونس يامين، مشرفاً



الأستاذ الدكتور / محمود عبد الحلیم الخلايلة، عضواً خارجياً



الدكتور / طارق حماد مبييضين، عضواً



الأستاذ الدكتور / خالد عبد الرحمن القطيني، عضواً

الإهداء

إلى الشموع التي تحترق لتضيء لي دروب النجاح،
إلى من علماني وعانا الصعاب لأصل إلى ما وصلت إليه،
إلى عزي وافتخاري ورمزي وحنانيأبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى من أكرمني الله لأكمل بها نصف ديني
إلى من تملأ بيتي بالسعادة والسرور وزوجتي ورفيقة دربي

إلى من شدَّ الله بهم أزرِي، وأسند بهم قامتي، ورفع بهم هامتي
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى الذين تسكن أصواتهم، وصورهم أجمل اللحظات التي عشناها
أصدقائي الأعزاء.....

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره
ومن أهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه.. فأظهر بسماحته تواضع العلماء،
وبرحابه سماحة العارفين، أهدى هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

(قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي
مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [الأحقاف : 15]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
فتقديرًا مني و عرفاناً أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الزرقاء وعمادة الدراسات العليا
التي هيأت لي فرصة الدراسة والبحث. كما وأتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل
الدكتور/ إسماعيل يامين على ما أسداه إليّ من نصح وإرشاد لإتمام هذه الدراسة
كما وأتقدم بالشكر للجنة المناقشة متمثلة بكل من:

الأستاذ الدكتور / محمود الخلايلة

الدكتور / طارق مبيضين

الأستاذ الدكتور / خالد القطيني

لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وإغنائها بالملاحظات القيمة، والتوجيهات السديدة،

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع.

الباحث

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع	الرقم
	عنوان الرسالة	1
أ	تفويض الجامعة	2
ب	قرار لجنة المناقشة	3
ج	الإهداء	4
د	الشكر	5
هـ	فهرس المحتويات	6
ز	قائمة الجداول	7
ط	قائمة الأشكال	8
ظ	قائمة الملاحق	9
ي	ملخص الدراسة	10
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	المقدمة	1-1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2-1
3	أهداف الدراسة	3-1
4	أهمية الدراسة	4-1
5	أنموذج الدراسة	6-1
5	فرضيات الدراسة	7-1
6	حدود الدراسة	9-1

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
المبحث الأول: المخاطر المالية في البنوك		
8	مفهوم البنوك	أولاً
8	أنواع البنوك	ثانياً
9	أهمية البنوك	ثالثاً
11	المفهوم والتصنيف	أولاً
20	استراتيجية إدارة المخاطر	ثانياً
24	إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل	ثالثاً
المبحث الثالث: الأداء المالي		
37	مفهوم الأداء المالي	أولاً
37	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	ثانياً
38	أهمية قياس الأداء المالي ومؤشرات القياس	ثالثاً
40	النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي	رابعاً
المبحث الرابع: الدراسات السابقة		
48	الدراسات العربية	أولاً
52	الدراسات الأجنبية	ثانياً
60	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	ثالثاً
الفصل الثالث: منهجية الدراسة		
62	منهجية الدراسة	أولاً
62	مجتمع الدراسة	ثانياً
62	مصادر جمع البيانات	ثالثاً

63	نموذج متغيرات الدراسة	رابعاً
64	متغيرات الدراسة وطرق قياسها	خامساً
الفصل الرابع: -التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات		
68	الأسلوب الإحصائي المتبع	أولاً
68	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	ثانياً
70	اختبارات الارتباط بين المتغيرات	ثالثاً
71	اختبار جذر الوحدة الواحدة	رابعاً
71	اختبار فرضيات الدراسة	خامساً
الفصل الخامس: -النتائج والتوصيات		
77	النتائج	أولاً
78	التوصيات	ثانياً
المراجع		
79	المراجع باللغة العربية	1
81	المراجع باللغة الإنجليزية	2
85	الملخص باللغة الإنجليزية	3
87	الملاحق	5

قائمة الجداول		
27	أوزان الأصول حسب مقررات لجنة بازل	1-2
28	البنود خارج الميزانية	2-2
38	معدلات الربحية لقياس الأداء المالي	3-2
39	معدلات السيولة لقياس الأداء المالي	4-2
39	معدلات توظيف الأموال لقياس الأداء المالي	5-2
40	معدلات السوق لقياس الأداء المالي	6-2
45	المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك وطرق قياسها	7-2
46	تفسيرات مؤشرات نموذج CAMELS	8-2
47	عوامل نموذج CAMELS وطرق قياسها والرتب الممنوحة لكل نسبة	9-2
57	ملخص الدراسات السابقة	10-2
63	تفسيرات نموذج الدراسة	1-3
68	التحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات المستقلة	1-4
69	التحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات التابعة	2-4
70	تحليل الارتباط بين المتغيرات	3-4
71	اختبار جذر الوحدة	4-4
72	نتائج اختبار الانحدار للنموذج الأول	5-4
73	نتائج اختبار الانحدار للنموذج الثاني	6-4
74	نتائج اختبار الانحدار للنموذج الثالث	7-4
75	نتائج اختبار الانحدار للنموذج الرابع	8-4

قائمة الأشكال		
19	أنواع المخاطر المصرفية	1-2
21	خطوات عملية إدارة الخطر	2-2
30	دعائم لجنة بازل 2	3-2
43	العلاقة بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن	4-2

قائمة الملاحق		
87	تحليل الارتباط	1
88	اختبار جذر الوحدة	2
96	التحليل الاحصائي للنموذج الأول	3
99	التحليل الاحصائي للنموذج الثاني	4
102	التحليل الاحصائي للنموذج الثالث	5
105	التحليل الاحصائي للنموذج الرابع	6
108	قائمة البنوك قيد الدراسة	7

ملخص الدراسة

أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي

إعداد الطالب: ثائر فتحي محمد وهدان

إشراف الدكتور: إسماعيل يونس يامين

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من (2015-2008)، استخدام برنامج Eviews للتحليل الإحصائي، وانتهجت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي، كما تم استخدام Panel data لاختبار فرضيات الدراسة؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار المخاطر الآتية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم) واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاً.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها؛ تخضع لضوابط، وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية، رأس المال عند تلك البنوك.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر، ومن الاستراتيجيات المقترحة ما يلي:

- التدريب الجيد للموظفين.
- دراسة عناصر منح الائتمان.
- الاستغلال الأمثل لاصول البنك.
- ضرورة وجود سعر فائدة مرجعي بالسوق الأردنية.

الفصل الأول: -الإطار العام للدراسة:

1-1 المقدمة:

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

3-1 أهداف الدراسة:

4-1 أهمية الدراسة:

5-1 أنموذج للدراسة:

6-1 فرضيات الدراسة:

7-1 حدود الدراسة:

1-1 المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهماً، وأساسياً في اقتصاديات الدول، لما له من تأثير كبير على الوضع الاقتصادي لهذه الدول، وبسبب حجم هذا الدور وحجم المهام التي تقوم بها البنوك وطبيعة عملها المرتبطة بشكل أساسي بالنقود فإنها تخضع لمخاطر كبيرة، سواء أكانت هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل خارجية.

وحسب ما ورد في تقرير أعده مركز دراسات الابتكار المالي The Centre for the Study of (CSFI) Financial Innovation، بالاشتراك مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز Price Waterhouse Coopers (PWC) في شهر 2015/12، فقد قسم هذا التقرير المخاطر التي تواجه البنوك إلى 24 خطراً. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على المخاطر المالية، وأثرها على الأداء المالي. ولعل أبرز هذه المخاطر (مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة). حيث تؤثر هذه المخاطر على طريقة تعامل إدارة البنك مع أصولها وبالتالي على أدائه وربحيته.

تعدُّ عملية تقييم القوائم المالية والنتائج المستخرجة منها من الأمور التي على الإدارة ومستخدمي البيانات المالية إيلائها أهمية كبيرة، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي تشهد حالات من التضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ بسبب الظروف الاقتصادية، والسياسية المحيطة بالمنطقة، التي من الممكن أن تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر، ولأن هذا التقييم يساعد في محاولة معرفة ما سيواجه البنك في المستقبل وبالتالي في استباق الخطر والتحوط له، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي من الممكن أن تؤثر على الأداء المالي للبنك. حتى تخرج الإدارة من دائرة رد الفعل، وتكون جاهزة لأي أمور طارئة. ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة، تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية. لذا كان من الضروري تقييم أداء البنوك، ومدى تأثيرها بالمخاطر المالية، مثل مخاطر الائتمان وغيرها. وبسبب طبيعة نشاط البنوك التي تعرضها لأنواع مختلفة من المخاطر جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن الصناعات المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، حيث تتنوع هذه المخاطر، وتتغير بسبب التطورات المستمرة التي يشهدها هذا القطاع. حيث تنامت هذه المخاطر بشكل كبير في نهايات القرن الماضي؛ بسبب التطور التكنولوجي المتسارع، وظهور أدوات مالية جديدة. وتعدُّ المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمل أي بنك، حيث إن البنوك تتعرض للمخاطر بدرجات مختلفة، ويختلف أثرها على البنك باختلاف الطرق المتبعة في مواجهتها، ولذلك فإن موضوع المخاطر وإدارتها أصبح يلاقي اهتماماً كبيراً من إدارة البنك، والجهات الرقابية لأن سلامة النظام البنكي تنعكس على سلامة النظام الاقتصادي، واستقرار النظام المالي. (محمد، مصيطفى بن بو زيان، 2015).

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي " هل تؤثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟ " .

وهذا يقودنا إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- هل تؤثر مخاطر الائتمان للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي؟ .
- 2- هل تؤثر مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي؟ .
- 3- هل تؤثر مخاطر سعر الفائدة للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي؟ .
- 4- هل تؤثر مخاطر السيولة للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي؟ .

3-1 أهداف الدراسة

تعدُّ المخاطر المالية من الأمور المهمة التي تواجه البنوك وخاصةً في الوقت الحالي، نظراً لما تواجهه المنطقة من عدم الاستقرار المالي والسياسي، وبسبب المحاولات الكثيرة للبنوك في البحث عن الاستقرار، وخاصة في ظل التنافس بين البنوك على شرائح العملاء المختلفة، مع المحافظة على الأداء المالي الجيد، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، ومحاولة تجنب أي آثار سلبية ناتجة عن الاهتمام المتدني بالمخاطر وطريقة إدارتها.

وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1- بيان أثر المخاطر المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على الأداء المالي لتلك البنوك.
- 2- قياس مستوى تأثير كل نوع من المخاطر قيد الدراسة على الأداء المالي.
- 3- توجيه البنوك بشكل عام للاهتمام بالمخاطر المالية المصاحبة لها في عملها المصرفي، ومحاولة تبني استراتيجية واضحة تجاهها.

4-1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات، سواء أكانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات أو أفراد، حيث تساعد هذه الدراسة إدارات البنوك في التعامل مع المخاطر المحتملة التي تواجهها، وإمكانية التحكم بهذه المخاطر لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة، والبحث عن أسبابها ومحاولة تجنبها، وتعزيز التأثيرات الإيجابية والبحث عن أسبابها ومحاولة تنميتها.

وتوفر أيضاً هذه الدراسة معلومات إضافية تساعد تلك الجهات في المحافظة على استثماراتهم، وتحقيق أكبر عائد ممكن، وتجنب الخسائر قدر الإمكان. كما تساهم هذه الدراسة في تقييم الأداء المالي للبنوك الذي بدوره يساعد الجهات الرقابية في معرفة أوضاع تلك البنوك، ويمكنها من اتخاذ إجراءات وتدابير تساعد وتدعم استقرار البنوك وتحميها من المخاطر، بما يعود بالأثر الإيجابي على الاقتصاد الأردني. وتبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة حسب علم الباحث التي تناولت المخاطر المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. كما تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بمجال البحث العلمي.

5-1 أنموذج الدراسة:

المتغيرات المستقلة

المخاطر المالية:

- 1- مخاطر الائتمان.
- 2- كفاية رأس المال.
- 3- مخاطر سعر الفائدة.
- 4- مخاطر السيولة.



المتغيرات التابعة

الأداء المالي:

- 1- العائد على الأصول.
- 2- العائد على حقوق الملكية.
- 3- العائد على السهم الواحد.
- 4- معدل دوران السهم.

أنموذج الدراسة من إعداد الباحث.

6-1 فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة فقد صيغت فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

HO الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المخاطر المالية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على الأداء المالي.

وينتج عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

HO₁ الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على الأداء المالي.

HO₂ الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على الأداء المالي.

HO₃ الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على الأداء المالي.

HO₄ الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، على الأداء المالي.

7-1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على قطاع البنوك وتم اختيار البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي دون أن تشمل البنوك الإسلامية.

الحدود الزمانية: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على جمع البيانات من دليل البنوك المدرج في موقع سوق عمان المالي وعلى القوائم المالية على مواقع البنوك قيد الدراسة، خلال الفترة من 2008-2015.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول: المخاطر المالية في البنوك

المبحث الثاني: الأداء المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: المخاطر المالية في البنوك

البنوك

أولاً: مفهوم البنوك:

- هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع، ويرغب في الاستفادة، وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. (فرج، 2014)

ثانياً: أنواع البنوك:

- **البنوك المركزية:** - عبارة عن منشأة مالية غير هادفة للربح، تأتي على رأس النظام المصرفي في البلاد، مسؤولة عن إصدار العملات النقدية للدولة التي يتبع لها، وتعمل أيضاً كجهة رقابية على البنوك، وجميع المؤسسات المالية المرخصة على أرض الدولة. من مهام البنك المركزي أنه يقوم ب:
 - بنك الدولة: تعدّ من أهم المهام التي تقوم بها البنوك المركزية، فهو الذي يدير الحسابات المصرفية للمؤسسات الحكومية، ويقدم التسهيلات الائتمانية لها.
 - الاحتفاظ بالاحتياطيات: حيث يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطيات النقدية التي تلتزم البنوك المرخصة على أرض الدولة بأيداعها له، ويعمل أيضاً على الاحتفاظ باحتياطي الدولة من العملات الأجنبية.
 - إجراء عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك.
- **البنوك التجارية:** هي إحدى المؤسسات المالية المتخصصة، والتي تسعى لتحقيق الربح عن طريق المتاجرة في النقود. من مهام البنك التجاري ما يلي:
 - الاحتفاظ بودائع العملاء، والعمل على استثمارها.
 - منح القروض مقابل ضمانات محددة.
 - تحويل وبيع وشراء العملات.
 - تقديم بعض من الخدمات، مثل: خدمة البطاقات الائتمانية، وخدمة تأجير الصناديق الحديدية، وخدمة إصدار الكفالات، والاعتمادات المستندية.

- **البنوك الإسلامية:** مؤسسات مالية تلتزم بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، وتهدف هذه المؤسسات إلى:

- تثبيت أحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية.
- تقديم البديل الإسلامي عن البنوك التجارية لرفع الحرج عن المسلمين.
- تثبيت مبدأ مشاركة البنك في الأرباح والخسائر، وعدم تحميل المخاطرة على طرف دون الآخر.

- **البنك المتخصص:** هي بنوك تعمل على تمويل المشاريع في قطاعات إنتاجية معينة، ليس بهدف الربح بالقدر الذي تسعى فيه إلى تنمية القطاع التي تحمل اسمه عادةً، وغالباً ما تخضع هذه البنوك لسيطرة الدولة. من أنواعها (بنوك التنمية الزراعية، وبنوك التنمية الصناعية، البنوك العقارية، وغيرها).

- **البنوك الشاملة:** هي بنوك ظهرت في ألمانيا في القرن التاسع عشر، واستمرت حتى الآن، وقد ساعد على انتشارها عدة عوامل منها: الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك وتراجع ما يعرف بالتخصص الوظيفي والقطاعي. ويعتمد هذا النوع من البنوك على سياسة التنوع في الأنشطة، والمناطق الجغرافية، مما يساعد على تقليل المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

ثالثاً: أهمية البنوك:

إن أهمية قطاع البنوك تكمن في الدور الذي يقدمه البنك في التنمية الاقتصادية، حيث يعدّ من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الأردني، ليس فقط للدور الذي يؤديه في توفير السيولة وتمويل الاستثمارات في البلاد، بل لكونه أصبح النافذة التي يطل بها المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال على العالم، حيث إن فروع البنوك المنتشرة في مختلف أرجاء العالم تساهم بشكل كبير في زيادة وتنمية العملية التجارية والاستثمارية وتوسيعها لتشمل دول أخرى.

وتبرز أهمية البنوك التجارية كما هي في دراسة (عولمي، 2016) بالنقاط الآتية:

- تساعد البنوك من خلال شبكة الفروع المنتشرة على حث الناس على الادخار عن طريق توفير مجموعة من مخططات الودائع، لتناسب الأفراد المودعين، ومن ثم تقوم البنوك بتوجيه هذه المدخرات إلى استثمارات منتجة، وبالتالي تساعد على تكوين رأس المال.
- يلعب البنك دور الوسيط بين صاحب المال والمستثمر، حيث يوفر البنك أماكن لتوظيف الأموال بالشروط والفترة المناسبة لكل من أصحاب الأموال، والمستثمرين.
- يعمل البنك على تقليل مخاطر الدخل في مشروع واحد بالنسبة لأصحاب الأموال حيث يستخدم البنك أموال المودعين بعدة مشاريع مقابل نسبة فائدة متفق عليها.
- بسبب تنوع الاستثمارات التي تقوم بها البنوك، فإن ذلك يعمل على توزيع المخاطرة على استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل.

المخاطر

إن التطورات التي شهدتها قطاع البنوك في الفترات السابقة، وازدياد الخدمات التي يقدمها، وازدياد حجم المعاملات، وارتفاع حدة المنافسة، بين البنوك أدى إلى ارتفاع عدد المخاطر التي تواجه البنك وتنوعها، ولأن الهدف الرئيس لإدارات البنوك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم، من خلال زيادة الربحية، عن طريق تحقيق أكبر عائد ممكن. ومن العلاقة بين العائد والمخاطرة فإن تحقيق عائد أعلى يكون إما بتحمل البنك مزيداً من المخاطر، أو بتقليل التكاليف بأنواعها.

وبسبب تنوع البنوك في الخدمات التي تقدمها، وابتعادها عن النشاطات الأساسية التي أنشأت من أجلها وظهور منتجات جديدة في الأسواق المالية، مثل العقود المستقبلية، والمشتقات المالية أدى ذلك إلى دخول منافسين جدد إلى الأسواق المالية، وبالتالي تحمل البنك مخاطر جديدة. (Dionne,2013) ومما سبق نجد أن ظهور المخاطر، وتطورها مرتبط بشكل أساسي بتطور نشاط البنوك، وازدياد الخدمات التي تقدمها.

أولاً: المفهوم والتصنيف

مفهوم المخاطر:

لا يوجد مفهوم محدد وواضح لمصطلح الخطر، ولكن يمكن تعريفه بأنه: شعور، أو حالة تصيب الشخص عندما يشعر بتهديد معين، ويختلف شكل التهديد ودرجة تأثيره من شخص إلى آخر باختلاف طبيعة الشخص، واختلاف طريقة التعامل مع الخطر. فما يعدّ خطراً بالنسبة لشخص ما يمكن أن يعدّ آمناً بالنسبة لشخص آخر، وترتبط فكرة الخطر مع العديد من المفاهيم الأخرى، ومن أهمها: الخوف، والشك، وعدم القدرة على التأكد. (عبد العزيز، 2016)

هذا وتُصنّف المخاطر عموماً بأنها أحداث مفاجئة، أغلبها غير متوقع مسبقاً، وتكون خارجة عن السيطرة، وهناك أنواع من الخطر يمكن تجنب نتائجها، أو التقليل منها وذلك بالإعداد المسبق، ومن خلال محاولة التنبؤ بنتائجها السلبية وتجنبها.

الخطر المصرفي: توجد هناك عدة تعاريف للخطر المصرفي، ويرجع هذا الاختلاف إلى مفهوم الخطر، وإلى البيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

" عدم انتظام العوائد، وتذبذب في قيمتها، أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر، هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية " (هبال، 2012).

الخطر المصرفي من وجهة نظر الباحث: عبارة عن أي خسائر محتملة، قد يتعرض لها البنك نتيجة المخاطر المختلفة التي تواجهه.

إذ تعدّ المخاطر المالية المحصلة النهائية لجميع المخاطر السابقة حيث إن جميع المخاطر السابق ذكرها تؤثر على الأداء المالي لأي منشأة. ولذلك اختيرت أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك.

تصنيف المخاطر:

هناك عدة تصنيفات للمخاطر المصرفية، لذلك ستصنف المخاطر هنا إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية كما يلي:

أولاً: -المخاطر المالية

1. المخاطر الائتمانية Credit Risk:

تعرفّ مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتحملها البنك، بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود نية لسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد. (هزابرة، 2016) أن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم التزام المقترض بأحد شروط العقد، مما يؤدي بدوره إلى إلحاق خسارة محتملة بالجهة المقرضة.

وتعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الحالي، على الرغم من وجود مخاطر أخرى تواجه البنوك. إلا أن كثيراً من الدراسات والأبحاث السابقة أكدت على أن معظم الأزمات التي تعرضت لها البنوك في مختلف بلدان العالم كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني للمقترضين، وعدم قدرتهم على سداد المستحقات في الوقت المحدد.

(Pagach and war, 2010)

ولتقليل هذه المخاطر يجب تطبيق ما نص عليه اتفاق بازل 2 فيما يتعلق بتصنيف العملاء قبل المنح الائتماني، حيث إن نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية يظهر نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بالعميل، مما يقلل من استخدام الحكم الشخصي من قبل موظفي البنك، وبالتالي من تسهيل إيصال معلومات ملائمة إلى متخذي القرار.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مخاطر الائتمان هي، بالطبع، المخاطر الرئيسية لمعظم البنوك، ويمكن تقسيم مخاطر الائتمان إلى ثلاثة أنواع:

- مخاطر الطرف المقابل Counterparty Risk: المخاطر المرتبطة بانخفاض الجودة الائتمانية للجهات التي يتعامل معها البنك أي انخفاض جودة عملاء البنك.
 - مخاطر البلدان Country Risk: هو خطر أن تتخلف حكومة أجنبية عن سنداتها، أو أي التزامات أخرى، وتنتج هذه المخاطر نتيجة الاضطرابات السياسية، والاقتصادية.
- (Damodaran, 2015)
- مخاطر التسوية Settlement Risk: المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل الدفع. مما يعني أن البنك قد يدفع لطرف مقابل، ويخفق في الحصول على التسوية المقابلة في المقابل. مثل تسييل الكفالات وعدم وجود ضمانات تغطي قيمة الكفالة.

ويتمثل أساس القياس الكمي لمخاطر الائتمان في أن يكون لها تصنيف جيد المعالم، وعمليات التسجيل. حيث يتميز التصنيف الجيد بتصنيف المقترضين في درجات التصنيف لتقييم بياناتهم وتقييم الضمانات التي قد تخفف من المخاطر وتوفر المدخلات الأساسية لقياس مخاطر الائتمان للمحفظة. إن تقييم التعرض للمخاطر في حالة العجز هو أيضا مسألة حساسة، خاصة بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها السوق. في الوقت الذي يتم فيه إبرام صفقة (على سبيل المثال، مبادلة أسعار الفائدة)، تكون القيمة السوقية دائما صفرا. وبطبيعة الحال، قد يزداد بشكل ملحوظ على مدى السنوات الآتية مع تقلبات أسعار السوق. وعادة ما يكون لدى البنوك المتقدمة نماذج محاكاة تقيس الحد الأقصى للتعرضات المحتملة، والتعرضات المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين جميع مراكزها.

إن أحدث التقنيات المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر الائتمان تنطوي على استخدام نماذج محفظة الائتمان. لقد شهدنا نماذج ائتمان القيمة المعرضة للمخاطر متوافقة مع صيغة بازل 2. في الواقع، هناك أربعة أنواع رئيسية من النماذج هي: نموذج Moody's، ونموذج مقاييس الائتمان، ونموذج مخاطر الائتمان +، ونموذج McKinsey.

2. مخاطر السوق Market Risk :

هي الخسائر الناتجة عن تحركات السوق المعاكسة التي تضعف من قيمة المراكز التي تحتفظ بها الجهات الفاعلة في السوق، وتسمى عوامل السوق المتقلبة عشوائياً بـ "عوامل الخطر" والتي تشمل جميع أسعار الفائدة ومؤشرات الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. (2015, Bessis).

وتقسم مخاطر السوق إلى:

- **مخاطر أسعار الفائدة Interest rate Risk:** هي المخاطر الناتجة عن الفجوة بين تأثير موجودات البنك ومطلوباته بالتغير بسعر الفائدة. حيث إنه إذا كان الفرق بين الفوائد المقبوضة من التسهيلات < من الفوائد المدفوعة على الودائع سيكون هناك فجوة موجبة حيث إن البنك سيربح بارتفاع سعر الفائدة وسيخسر بانخفاضها. وقد أصدرت لجنة بازل ورقة حول مخاطر أسعار الفائدة ("مبادئ إدارة مخاطر أسعار الفائدة والإشراف عليها"، لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2004). هذه الورقة مستوحاة من الورقة السابقة، ولكن البنود الجديدة تكون أكثر تعمقاً لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في القطاع المصرفي. وإذا ما قرأنا بين السطور، يمكننا أن نرى أن اللجنة تدرس أيضاً نوعاً من النهج، المعياري لقياس رأس المال بسبب مخاطر أسعار الفائدة في السنوات القادمة، على الرغم من أن اللجنة لا تقترح حالياً زيادة إلزامية في رأس المال خاصة بمخاطر أسعار الفائدة؛ لأنه يجب أن يكون لدى جميع البنوك رأس مال كاف لدعم المخاطر التي تتكدها، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن مخاطر أسعار الفائدة ... وستواصل اللجنة استعراض إمكانية اتخاذ تدابير أكثر توحيداً، وقد تعيد النظر في نهجها في مرحلة لاحقة في هذا المجال ... وفي إطار الإدارة السليمة، تقوم البنوك بترجمة مستوى مخاطر أسعار الفائدة التي تقوم بها، سواء كجزء من أنشطتها التجارية أو غير التجارية، في تقييمها العام لكفاية رأس المال، على الرغم من عدم وجود اتفاق عام على منهجيات لاستخدامها في هذه العملية. وفي الحالات التي تتعهد فيها البنوك بمخاطر أسعار فائدة كبيرة في إطار استراتيجية أعمالها، ينبغي تخصيص مبلغ كبير من رأس المال لدعم هذه المخاطر على وجه التحديد. (Basel, 2004) وتحدد اللجنة أربعة أنواع رئيسية من مخاطر أسعار الفائدة التي يلزم تحديدها وإدارتها وهي:

- 1- مخاطر إعادة التسعير Repricing Risk: ينشأ هذا من الفرق في استحقاقات الموجودات، والمطلوبات، والبنود خارج الميزانية العمومية. على سبيل المثال، إذا تم تمويل قرض ثابت لمدة أربع سنوات من خلال أيداع قصير الأجل، فإن تطور المعدلات قصيرة الأجل يمثل خطراً على هامش البنك.
- 2- مخاطر منحنى العائد Yield Curve Risk: يتعلق الأمر بالمخاطر المرتبطة بالتغيرات في المنحدر، وشكل منحنى العائد. لذلك نادراً ما تكون التغيرات في أسعار الفائدة من

التحويلات الموازية (نفس التحويلات لجميع آجال الاستحقاق). ونتيجةً لذلك قد يصبح المنحنى أكثر حدة، أو قد يكون لدينا حتى منحنى معكوس (أسعار قصيرة الأجل أعلى من تلك طويلة الأجل). (بروم، 2009)

3- مخاطر الأساس Basis Risk: ينشأ هذا من الارتباط غير الكامل في تعديل المعدلات المكتسبة، والمدفوعة على أدوات مختلفة ذات خصائص إعادة تسعير مماثلة. على سبيل المثال، قرض لمدة سنة واحدة يتم إعادة تسعيره شهرياً باستخدام معدل سندات الخزينة للقرض الممنوحة في الأجل القصير، من خلال أيداع لمدة سنة واحدة. ويتم إعادة تسعيره شهرياً على أساس سعر لايبور لمدة شهر، ويكون الخطر بأن يتغير الفارق بين هذين المؤشرين.

4- مخاطر الإختيار Optionality Risk: ومن المخاطر المرتبطة بالخيارات الضمنية الواردة في العديد من المنتجات. على سبيل المثال، في العديد من البلدان، يمكن دفع الرهون العقارية مسبقاً دون عقوبات. وهذا يترك البنك عرضة لمراكز أسعار الفائدة غير المتوقعة. كما أن الالتزامات غير المطلوبة مثل الحسابات الجارية، والودائع خيارات محتملة أيضاً، حيث إن أصحابها لهم الحق في سحب الأموال في أي وقت. (Balthazar, 2014)

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف Exchange Rate Risk:** وهي المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المنشأة، والتي تنشأ من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. (Kapusuzoglu and Karan, 2013)

ويمكن تقسيم مخاطر أسعار الصرف إلى ثلاثة أقسام:

أ- مخاطر العقد أو الصفقة: وهي المخاطر الناتجة عن البيع، أو الشراء الأجل باستخدام العملات الأجنبية، وبذلك يمكن أن يتغير سعر الصرف من تاريخ الشراء، أو تاريخ البيع إلى تاريخ السداد، أو القبض على التوالي.

ب- مخاطر ترجمة العملات: وهي المخاطر الناتجة عن تعديل بنود القوائم المالية في الشركات التابعة الخارجية التي تسجل معاملاتها بالعملة الأجنبية إلى عملة الشركة القابضة.

ت- مخاطر تشغيلية أو اقتصادية: هي المخاطر الناتجة عن أي عمليات تتم بالعملة الأجنبية.

ويمكن إدارة هذه المخاطر باستخدام سياسات، وإجراءات تتبعها الشركات منها:

- استخدام العقود المستقبلية.

- المقابلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتم بالعملة الأجنبية، على أن تتم في نفس الوقت قدر الإمكان.

3. مخاطر السيولة **Liquidity Risk**:

هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين. إلا أن هناك تعارضاً بين ربحية البنك والسيولة، حيث إن استثمار البنك في الأصول طويلة الأجل يساعد في زيادة الربحية؛ بسبب ارتفاع العائد المتوقع منها إلا أن هذا الخيار يزيد من مخاطر السيولة. في حين أن الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل يؤدي إلى المساعدة في توفير السيولة، ولكن يفقد البنك العوائد المرتفعة، مما يؤدي إلى تقليل الربحية. (Tabari, et al., 2013)

ثانياً: المخاطر غير المالية:

1. مخاطر التشغيل **Operational Risk**: تنشأ هذه المخاطر عند ممارسة البنك

لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة، من الأخطاء البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لتلف الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بعدم الدقة عند تنفيذ العمليات. ولقد عرفت لجنة بازل على أنها " مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة

2. المخاطر القانونية **Legal Risk**: هي مخاطر الخسارة المالية، أو خسارة السمعة

التي من الممكن أن تحدث نتيجة نقص الوعي، أو سوء الفهم، أو عدم المبالاة بطرق تطبيق القوانين، والتشريعات داخل بيئة العمل. (Whalley, 2016) ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة، والاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موقع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. (موسى، 2012)

3. المخاطر الاستراتيجية **Strategic Risk**: هي المخاطر الناتجة عن قيام البنك باتخاذ

قرارات غير مناسبة، أو عدم اتخاذ قرارات، أو عدم التجاوب المناسب مع التغييرات

في القطاع المصرفي، بحيث يؤثر ذلك على إيرادات البنك الحالية، أو المستقبلية بشكل سلبي.

4. **مخاطر السمعة Reputational Risk:** إن نجاح أي بنك في أعماله، واجتذابه للعملاء الجدد يرتبط بشكل مباشر بالأراء التي يبديها العملاء الحاليين عن البنك نفسه، حيث تعكس هذه الأراء صورة لموظفي البنك وإدارته وطريقة تعامل الموظفين مع العملاء. حيث إن انتهاك خصوصيات العملاء، أو تقديم خدمات غير كفؤة لهم يؤثر بشكل سلبي على سمعة البنك. بالإضافة إلى الإشاعات التي من الممكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على سمعة البنك، حتى لو لم تكن صحيحة.

كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يستخدم مصطلح كفاية رأس المال في العمل المصرفي بشكل، كبير حيث يستخدم في القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة في تنظيم عمل البنوك، سواء على الصعيد المحلي، أو على الصعيد العالمي، كما رأينا في جميع اتفاقيات بازل، والتي تركز أساساً على مبدأ كفاية رأس المال عند اصدار المعايير المتعلقة بذلك.

حيث يعدّ مبدأ كفاية رأس المال نوعاً من تحقيق التوازن بين المخاطر التي يواجهها البنك، وحجم رأس المال، ويعتبر كفاية رأس المال حسب رأي الباحث بأنه قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر ومواجهتها دون التأثير على العمليات الأساسية وأصول وموجودات البنك. لأنه يتوقع من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي يقوم بها، وحجم أصوله والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها تلك الأصول إذ يجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار أثر تعرضه للمخاطر المالية، والمخاطر غير المالية لأن هذه المخاطر هي التي تحدد حجم رأس المال الذي يجب على البنك أن يحتفظ به. (Ejoh, 2014)

ويشير أيضاً إلى أقصى مقدار من انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين، أو المودعين. بمعنى آخر درجة تغطية حقوق الملكية للأصول المرجحة بالمخاطر.

وصل الاهتمام بكفاية رأس المال إلى ذروته في تقرير لجنة بازل، حيث مرّ قياس رأس المال بعدة مراحل وهي كما يلي:

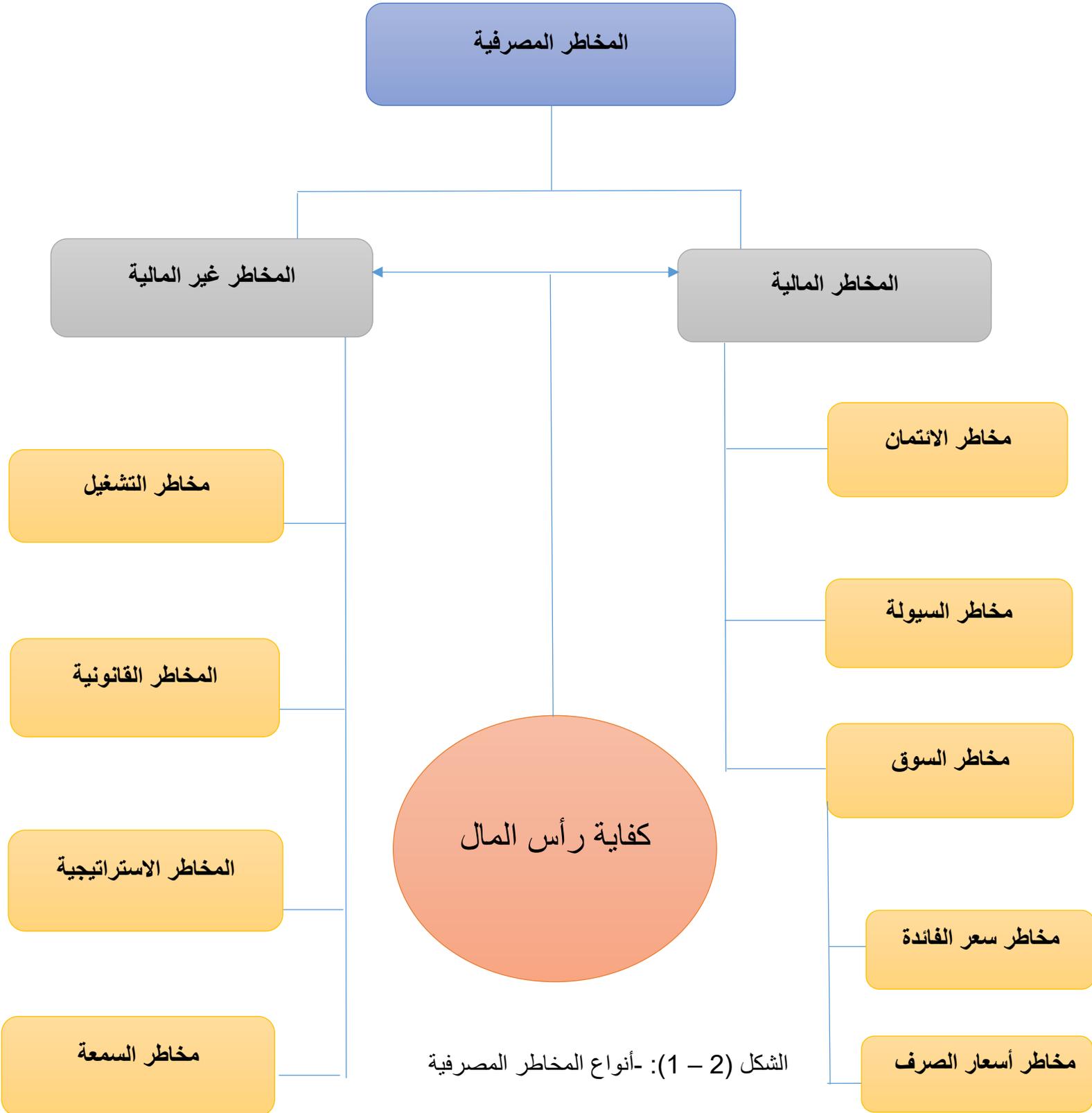
المرحلة الأولى: الربط بالودائع فقد تم ربط رأس المال بالودائع وتوضح هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين أو السحوبات من الودائع، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعني تخفيض الخطر الذي يتعرض له المودعين.

المرحلة الثانية: الربط بالأصول أو الموجودات وتوضح هذه النسبة نسبة رأس المال إلى إجمالي موجودات البنك، والتي تشمل جميع توظيفات الأموال التي يقوم بها البنك فقد تشتمل هذه النسبة الأصول المعرضة بالمخاطر، والأصول غير المعرضة للمخاطر، مما يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أي خسائر غير متوقعة قد يواجهها البنك.

المرحلة الثالثة: الربط بالأصول الخطرة، وتتضمن هذه النسبة الأصول المعرضة للمخاطر حيث يتم استثناء أي أصول لا يوجد بها مخاطر كأصول النقدية، وما في حكمها.

المرحلة الرابعة: الربط بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج الميزانية إذا تم ضم العمليات التي تقوم بها البنوك خارج الميزانية، مثل الاعتمادات، والكفالات، وعمليات المشتقات المالية.

الشكل التالي يلخص أنواع المخاطر المصرفية:



ثانياً: استراتيجية إدارة المخاطر:

أولاً: تعريف إدارة المخاطر:

● إدارة المخاطر هي التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة، أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنب هذه المخاطر، أو الحد من آثارها، أو التعامل مع هذه الآثار، حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر، واعداد استراتيجية للسيطرة عليها. (Deventer، 2013)

● إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل، يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، وتحليله، وقياسه، وتحليل وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (موسى واخرون، 2012)

وقام معهد إدارة الخطر في المملكة المتحدة بوضع معيار لينظم استراتيجية إدارة الخطر. ويجب أن تندمج إدارة الخطر مع ثقافة المؤسسة، عن طريق سياسة فعالة، وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المديرين خبرة. وترجمة الاستراتيجية إلى أهداف تكتيكية وعملية، وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة لكل موظف مسؤول عن إدارة الخطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعمله.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر وأهدافها:

هناك ثلاث وظائف مختلفة تقوم بها إدارة المخاطر وتعتبر هذه المخاطر مترابطة، وتوضح ذلك دراسة (فرج، 2014).

وظيفة وقائية: وتكمن في محاولة توقع المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة، وطريقة تجنبها، أو التقليل من الخسائر المرتبطة بها.

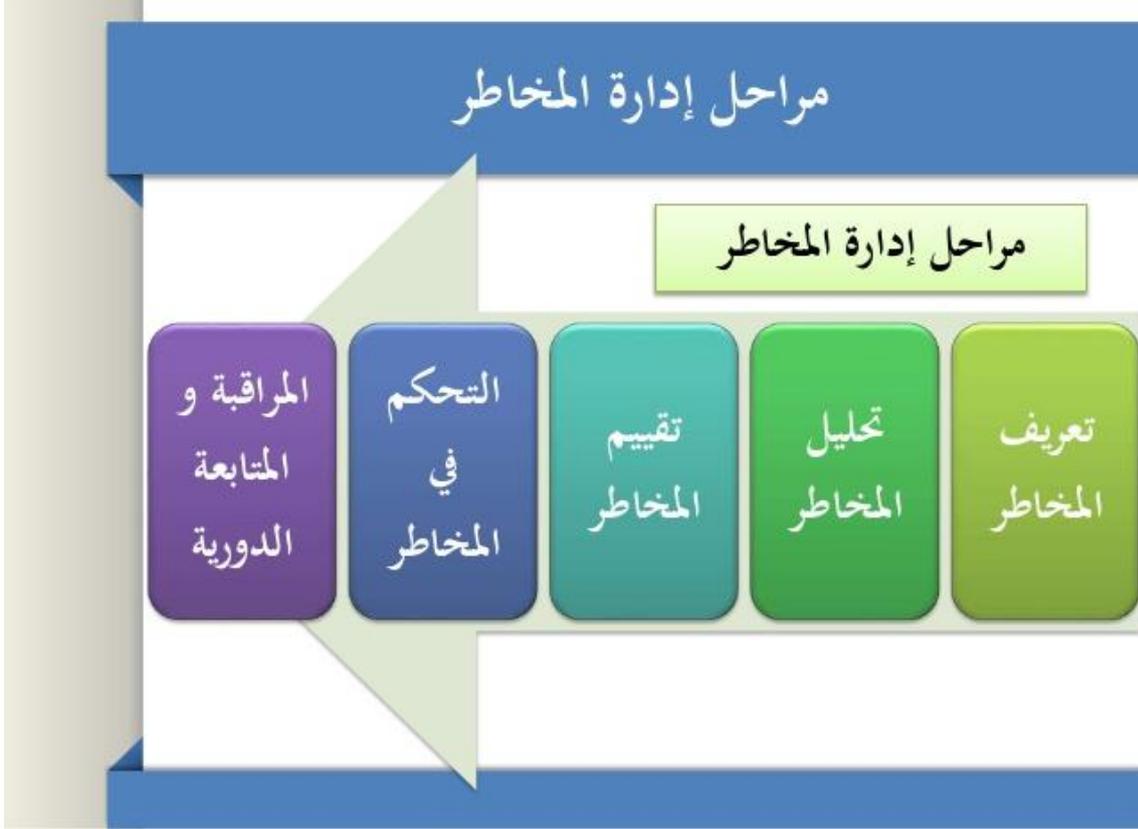
وظيفة اكتشافية: من خلال اكتشاف المشاكل في حال حدوثها، والتعرف على النتائج الخاصة بهذه المشاكل.

وظيفة تصحيحية: من خلال محاولة إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي تواجه المؤسسة، وتلافي تكرارها في المستقبل. يتطور مجال إدارة الخطر بصورة كبيرة، وبسبب تعدد وجهات النظر فيما يتعلق بوصف وممارسة إدارة الخطر ظهرت الحاجة إلى معيار يؤكد على الاتفاق على ما يلي:

- المصطلحات المرتبطة بالكلمات المستخدمة.
- خطوات وأهداف إدارة الخطر.

- الهيكل التنظيمي لإدارة الخطر.

ويبين الشكل الآتي خطوات عملية إدارة المخاطر. (<https://www.slideshare.net>)



الشكل (2 - 2): خطوات عملية إدارة المخاطر

وتتمثل أهداف إدارة المخاطر بالآتي:

- المحافظة على أصول المنشأة وحماية مصالح المساهمين، والأطراف ذات المصالح.
- حماية قدرة الاستثمارات على توليد الأرباح، واختيار طرق التحوط المناسبة لها.
- دراسة طبيعة عمل المؤسسة، وتحديد المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجهها مع تحديد الطريقة الأنسب لمواجهة كل نوع من أنواع المخاطر؛ لتقليل الخسائر قدر الإمكان.
- إعداد الدراسات بعد الخسائر وتقييم النتائج فيما إذا كانت طريقة مواجهة الخطر تمت بالشكل المطلوب. وإيجاد حلول لعدم تكرار أي أخطاء من شأنها أن تزيد من الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع التقارير الدورية بشأن حجم المخاطر التي يتعلق بالاستثمار.

(Iverson, 2013)

العناصر الرئيسية لتكون هناك إدارة مخاطر فعالة:

اعتمدت البنوك عدة إجراءات لمواجهة المخاطر، والتحوط لها، منها إجراءات أبدت فعاليتها في مواجهة المخاطر، وأخرى لم تساعد إدارات البنوك في الهدف الذي وضعت لأجله. ومن هذه الإجراءات كما حددتها لجنة بازل: (Basel Committee, 2012)

- وجود سياسات وإجراءات واضحة وشاملة.

والسياسات هي الإرشادات المكتوبة لإدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة، أما الإجراءات فهي التعليمات المكتوبة التي تبين كيفية تنفيذ هذه السياسات. ويجب أن تكون هذه السياسات والإجراءات متاحة للموظفين، وعلى إدارة المؤسسة التأكد من فهم الموظفين الصحيح لهذه السياسات مع التطبيق الصحيح لها.

- تزويد الإدارة بمعلومات تمتاز بالملاءمة والموثوقية.

يجب على إدارة المؤسسة أن يكون لديها قاعدة بيانات، تشمل على نتائج أعمال المنشأة السابقة، وتشمل على معلومات داخلية عن العملاء، والموظفين، ومعلومات خارجية عن المنافسين، والظروف الخارجية، مثل: تغير القوانين، والتغيرات في أسعار صرف العملات، وأسعار الأسهم. إن تطور المنشأة تكنولوجياً، ووجود أنظمة حاسوبية متطورة يساعد بشكل كبير في تنظيم المعلومات والحصول عليها بشكل سهل من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها. ويجب أن تتوفر في هذه المعلومات بعض من الخصائص:

• أن تكون المعلومات متاحة للأشخاص المعنيين فقط.

• أن تكون المعلومات ذات علاقة، ويجب أن تكون دقيقة وأن تصل في الوقت المناسب.

• أن تتسم المعلومة بإمكانية التعبير الكمي سواء بالأرقام أو بالنماذج.

- توزيع واضح للمهام وعدم تضارب في الوظائف.

يجب أن يكون هناك هيكل وظيفي واضح، مع تحديد واضح للصلاحيات، والواجبات، والتركيز على الرقابة الثنائية. لذلك يجب أن يكون هناك مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، مثل: مسؤول مخاطر الائتمان، ومسؤول مخاطر السوق وغيرها.

- وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر.

كانت إدارة الائتمان في السابق هي التي تقوم بأعمال إدارة المخاطر. ولكن تطور أعمال البنوك وازدياد التحديات التي تواجهها أدى إلى أن يكون هناك إدارة مستقلة للمخاطر، فظهرت الشهادات المهنية الخاصة بالمخاطر، حيث إن وجود أشخاص متخصصين بالمخاطر، ومؤهلين يساعد إلى حد كبير إلى التعامل الصحيح مع هذه المخاطر، وإيجاد حلول تتناسب مع كل نوع من أنواع الخطر.

- حماية المعلومات الرئيسية للبنك.

وضع إجراءات أمان للأنظمة الرئيسية للبنك؛ من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات. ويجب على إدارة البنك مراجعة البرامج، والأنظمة الرئيسية، والتدقيق عليها من قبل جهة خارجية من ذوي الاختصاص؛ من أجل إضفاء نوع من التأكد حول سلامة تلك الأنظمة.

- منهجية محددة لقياس المخاطر.

ضرورة وجود منهجية محددة لقياس المخاطر، ومراقبتها بشكل دقيق، ومعرفة تأثير كل نوع على أداء البنك وربحيته. مثل تقييم أصول البنك، واستثماراته على أساس القيمة العادلة، أو سعر السوق، وذلك كأساس لقياس المخاطر.

- نظام الرقابة الداخلي.

يجب أن يكون هناك نظام رقابة داخلي كافٍ، يقدم إجراءات مناسبة للرقابة، والمطابقة، بحيث تكون:

أ- إجراءات الرقابة مطابقة لمقررات لجنة بازل.

ب- أن يراعي سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

ت- مطابقة السياسات، والقوانين التي تفرضها الجهات الرقابية، مثل: البنك المركزي، ومؤسسات النقد، مع السياسات الداخلية التي تطبقها المؤسسة.

ث- ان إمام فريق التدقيق الداخلي بالمعلومات الخاصة بإدارة المخاطر وامتلاكه للمؤهلات العلمية يساهم في حماية أصول المنشأة بشكل كبير ويساعد على تخفيض المخاطر إلى حد

كبير. (الشمري، 2010)

ثالثاً: إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل

أولاً: مفهوم لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل عام 1974م في مدينة بازل السويسرية، حيث تكونت من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة (فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وبلجيكا، وهولندا، واليابان، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وقد أطلق على هذه اللجنة " لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية ". وهكذا ظهر على الساحة ما يعرف بلجنة بازل للرقابة على البنوك، على أنها تنظيم غير رسمي لتنسيق التعاملات المصرفية بين الدول الأعضاء، وبغرض توفير أكبر قدر من المنافسة السليمة بين هذه البنوك العالمية.

حيث كان هناك اجتماعات دورية من خلال فرق متخصصة للخروج بقواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك. وقد وُضِع الحد الأدنى لرأس المال المتوفر مقابل التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء. وتمّ التمييز بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة لحكومات أو بنوك أخرى مع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء، لذلك فقد صنفت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك الأخرى على أنها تسهيلات خالية من المخاطر، لذلك لا يشترط الاحتفاظ برأس مال مقابلها. وقد صدر هذا الاتفاق عام 1988م وعرف "باتفاقية بازل لكفاية رأس المال" حيث ينص على أن البنك قادر على منح قروض وتسهيلات بما يعادل 12 ضعف تقريباً من رأس ماله بحد أقصى. بمعنى آخر أنه يجب على البنك الاحتفاظ برأس مال يعادل 8% على الأقل من إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء. أي أن لجنة بازل فرضت على بنوك الدول الأعضاء قيود تمنعهم من التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية. حيث أصبح ينظر إلى هذه القيود على أنها مؤشر على سلامة النظام المصرفي. وأصبحت مؤسسات التمويل والبنوك من خارج الدول العشر تعتبر كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل دليل على الجدارة الائتمانية وقدرة الاقتراض لتلك الدول.

على الرغم من أن لجنة بازل لا تتمتع بأي صفة قانونية الزامية، إلا أن قراراتها تتمتع بالتطبيق الفعلي والاحترام بين بنوك دول العالم؛ لما لها من دور إيجابي في تنظيم العمليات المصرفية الداخلية والخارجية. (<https://www.bis.org/bcbs/history.htm>)

وبسبب التطورات التي شهدتها قطاع البنوك في تسعينات القرن الماضي من الناحية التكنولوجية، والتطورات الهائلة في مجال الاتصالات، وتطور التجارة الدولية، أدى إلى تطور أساليب عمل البنوك. وبسبب هذا التطور ظهرت هناك مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقاً. إذ تبين أن هناك مشاكل أخرى غير السلامة المالية. لذلك استمرت اللجنة بتطوير مبادئ ومعايير العمل المصرفي حتى أصدرت عام 1997م (25 مبدأ) تختص بالإدارة السليمة في البنوك من جميع جوانبها. واستمر

هذا التطور حتى تمت إعادة النظر باتفاقية بازل لكفاية رأس المال التي صدرت عام 1988م لتحل محلها "اتفاقية بازل الثانية لكفاية رأس المال" والذي كان على الدول تطبيقها نهاية عام 2006م.

ويختلف الاتفاق الثاني عن الاتفاق الأول بشكل كبير، حيث يتكون الاتفاق الثاني من دعامتين رئيسيتين بالإضافة إلى دعامة كفاية رأس المال، حيث أضافت هذه الاتفاقية دعامتين جديدتين، هما:

- الرقابة على البنوك والإدارة السليمة للمخاطر.
- انضباط السوق: يجب توفير الشفافية في نشر البيانات المالية، مع مراعاة الإدارة السليمة بشكل عام.

وقد أُعيد صياغة هذه الاتفاقية لتناسب مع التطورات، والأوضاع الاقتصادية السائدة في الوقت الحالي، لتظهر لنا اتفاقية بازل الثالثة لكفاية رأس المال، حيث تلتزم البنوك بتطبيقها نهاية عام 2016م.

ثانياً: أسباب نشأة لجنة بازل:

لقد تم تأسيس لجنة بازل للعديد من الأسباب الخاصة بأعمال البنوك وهي:

- ازدياد نسبة الديون المشكوك فيها.
- تعثر بنوك دول العالم الثالث في سداد القروض الخارجية.
- أزمة المديونية الخارجية لدول العالم النامي.
- المنافسة القوية بين البنوك الخارجية.
- التطورات البنكية والتطورات التكنولوجية.

ثالثاً: مهام لجنة بازل:

ويركز جوهر العمل الذي تضطلع به لجنة بازل على الأنشطة الآتية:

- معالجة الثغرات التنظيمية والإشرافية التي تشكل خطراً على الاستقرار المالي.
- تقاسم المسائل، والنهج، والتقنيات الإشرافية لتعزيز التفاهم المشترك، وتحسين التعاون عبر الحدود.

- وضع وتعزيز المعايير العالمية لتنظيم المصارف، والإشراف عليها، فضلاً عن المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة.
- التنسيق والتعاون مع واضعي المعايير المالية، والقطاعات الدولية الأخرى، ولا سيما الجهات المعنية بتعزيز الاستقرار المالي. (Goodhart, 2011)

رابعاً: مقررات لجنة بازل:

مقررات لجنة بازل الأولى:

لقد ركزت هذه المبادرة على مخاطر الائتمان (وقد تركت أنواع المخاطر الأخرى أمام الهيئات الرقابية الوطنية) حيث تم تحديد متطلبات رأس المال حسب وظائف البنك داخل الميزانية العمومية وخارجها وكان الهدفان الرئيسان المعلنان للمبادرة هما:

- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي.
- الحد من المصادر القائمة لعدم المساواة التنافسية بين المصارف الدولية.

وكان يتعين على مقترحات اللجنة أن تحصل على موافقة جميع المشاركين، لكل منهم حق النقض. وهكذا كان إطار عمل بازل 1 مجموعة من القواعد التي أيدها المشاركون تأييداً تاماً. وكانت هناك بعض الخيارات التي تركت للتقدير الوطني، ولكن أثر هذه الخيارات لم يكن جوهرياً على الطريقة التي تم بها حساب نسبة الملاءة المالية. وقد صُمِّمت القواعد لتحديد الحد الأدنى لرأس المال، ولكن يمكن للجهات الرقابية الوطنية تنفيذ متطلبات أقوى. وكان من المفترض تطبيق الاتفاق على المصارف النشطة دولياً، ولكن العديد من البلدان طبقت أيضاً على المستوى المحلي لبنوكها. ولقد قسمت هذه اللجنة دول العالم إلى مجموعتين، الأولى: تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي يرمز لها بالرمز OECD على أنها دول متدنية المخاطر. والمجموعة الثانية: تضم باقي دول العالم.

وتمثلت الخطوة الأولى في تحديد متطلبات رأس المال، وما يمكن أن يتم اعتباره رأس مال. وقد اعترفت اللجنة بفئتين من رأس المال حسب نوعيته هما: المستوى 1 والمستوى 2. وقد اقتصر المستوى 2 من رأس المال على 100% من المستوى الأول كحد أقصى. حيث يتم خصم الشهرة من رأس المال من المستوى الأول لأن تقييمها غالباً ما يأخذ الطابع الشخصي وتكون قيمتها قليلة عند تصفية الشركة. كما يتم خصم الاستثمارات في الشركات التابعة التي لم يتم توحيدها، والتي تستخدم نفس موارد رأس المال.

المستوى 1: (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة).

المستوى 2: (الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات لمواجهة أي مخاطر غير محددة + قروض مساندة + أدوات غير مالية أخرى).

وكان المبدأ الرئيس لقاعدة الملاءة هو أن يعين للبنود المدرجة في الميزانية وخارج الميزانية أي وزن كان على مستوى المخاطر المقدرة، وأن يطلب مستوى رأسمال يعادل 8 % من تلك الأصول المرجحة. وقد امتازت هذه النسبة عن سابقتها أنها تتضمن متطلبات البنود خارج الميزانية التي نمت بشكل ملحوظ في الثمانينيات مع تطور أدوات المشتقات المالية.

الجدول التالي يبين أصول البنك وأوزانها حسب مقررات لجنة بازل 1، كما بينتها دراسة (2015، غانية)

جدول (2-1): -أوزان الأصول حسب مقررات لجنة بازل 1:

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0 %	- النقدية. - المطالبات على الحكومات المركزية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. - المطالبات على الحكومات المركزية الأخرى إذا كانت ممولة بالعملة الوطنية (لتجنب نقل المخاطر بين البلدان).
20 %	- المطالبات على بنوك OECD. - المطالبات على بنوك خارج OECD ذات استحقاق > من سنة. - المطالبات من هيئات القطاع العام في OECD.
50 %	- قروض الرهن العقاري.
100 %	- جميع المطالبات الأخرى (المطالبات على الشركات، المطالبات على البنوك خارج OECD ذات استحقاق < سنة.

أما البنود خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل 1 فقد أعطيت الأوزان المبينة بالجدول الآتي وذلك كما هي في دراسة (2015، غانية).

جدول: (2-2) البنود خارج الميزانية:

البنود	درجة المخاطرة
الالتزامات غير المسحوبة ذات استحقاق > سنة.	0 %
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل مثل الاعتمادات المستندية	20 %
- الالتزامات غير المسحوبة ذات استحقاق < سنة. - الحالات الطارئة المرتبطة بالمعاملات (مثل سندات الأداء).	50 %
- بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للمديونية). - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء - الأصول المشتراه الآجلة.	100 %

نقاط الضعف الرئيسية لمقررات لجنة بازل 1:

كما هو الوضع في نشأة أي لجنة، وأي اتفاق فإنه يمر بمراحل تطور، نتيجة للتطورات الاقتصادية، والتكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي، ويشهدها العالم ككل، فإن اتفاق بازل الأول كان له عدة نقاط ضعف، فقد اختار الباحث نقاط الضعف التالية:

- إمكانية خفض متطلبات رأس المال مع المحافظة على مستوى المخاطر دون تغيير تقريباً.
- عدم وجود حساسية للمخاطر (مثلاً يتم احتساب وزن خطر لشركة كبيرة نفس وزن الخطر لشركة صغيرة عند منح نفس قيمة القرض لهم).
- اعتراف محدود بالضمانات التي بدورها تقلل من المخاطر المحتملة.
- المتطلبات هي نفسها تقريباً أياً كان مستوى الخطر، أو نوع البنك ونشاطه.

- تغطية غير كاملة لمصادر الخطر، فقد ركزت بازل 1 على مخاطر الائتمان، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر أخرى لا تغطيها المتطلبات التنظيمية، مثل مخاطر التشغيل، والسمعة، والمخاطر الاستراتيجية.....

مقررات لجنة بازل الثانية:

في عام 1999 عُقد اجتماع للجنة بازل، وذلك لبحث الأمور السلبية في بازل 1، والتي كانت تدرس المخاطر من منظور واحد، وهو كفاية رأس المال، وبعد هذا الاجتماع تم التوصل إلى ثلاث ركائز أساسية، وهي الحد الأدنى لرأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق. ومن هنا كان اجتماع اللجنة لعدة أهداف أساسية ومن أهمها ما يلي: (Hasan, 2002)

- زيادة كفاءة واستقرار النظام المصرفي الدولي.
- إنشاء والحفاظ على فرص متكافئة للبنوك للنشطة دولياً.
- تشجيع اعتماد ممارسات أكثر صرامة في إدارة المخاطر.
- إضافة مخاطر جديدة لم تنطرق لها اتفاقية بازل الأولى.

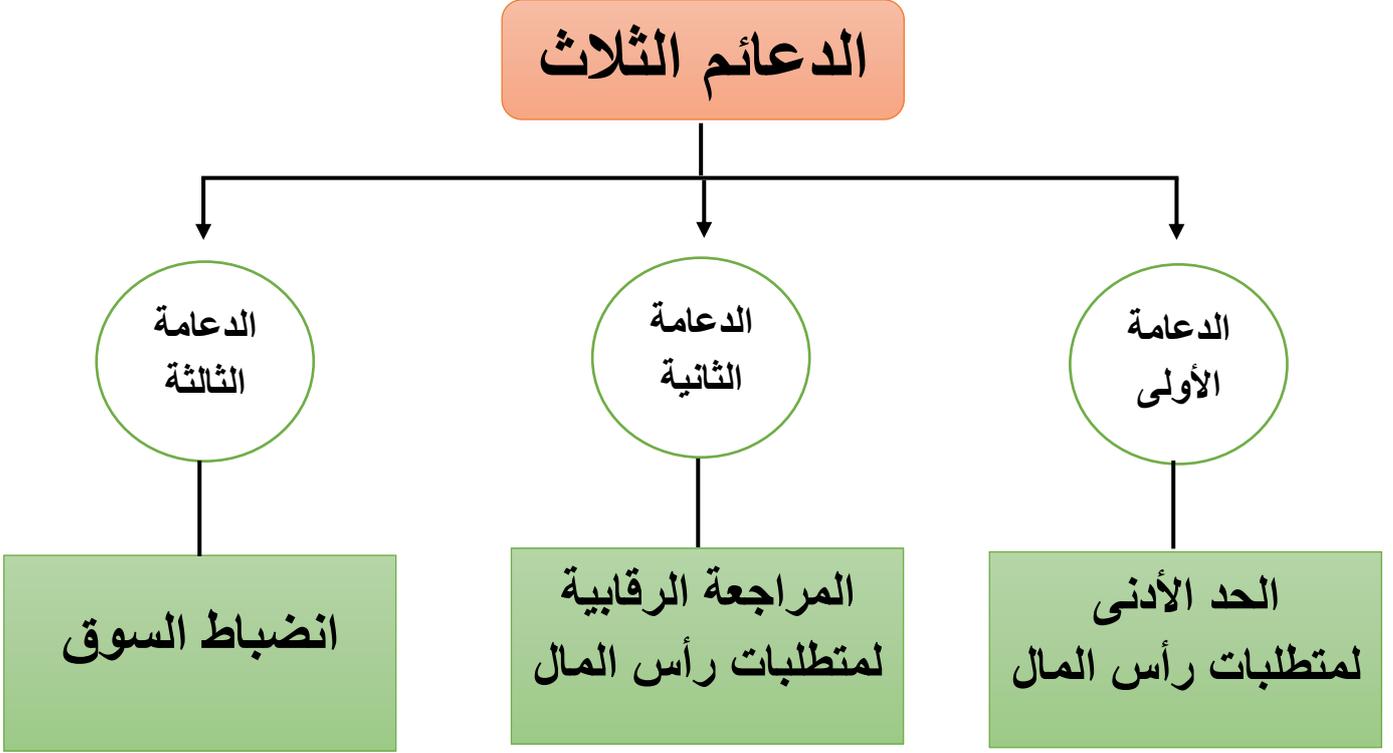
نطاق التطبيق:

من الناحية النظرية كما هو الحال بالنسبة لاتفاق عام 1988، فإن اتفاقية بازل 2 ليست سوى مجموعة من التوصيات لبلدان مجموعة العشرة. ولكن كما هو الحال بالنسبة لاتفاق عام 1988، فقد تُرجمت هذه التوصيات إلى قوانين في أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان، لتصل في نهاية المطاف إلى نفس التغطية، مما يعني أنه سيكون أساس التنظيم في أكثر من 100 دولة. ويطبق هذا الاتفاق على أساس موحد للبنوك النشطة دولياً. غير أن المصارف الوطنية التي لا تدخل في نطاق الاتفاق من المفترض أن تكون تحت إشراف سلطاتها الوطنية، مما يضمن أن يكون لديها مستوى رأسمال كاف. أما من الناحية العملية، فسوف يكون هذا الاتفاق إلزامياً لجميع البنوك، وشركات الأوراق المالية، حتى على الصعيد الوطني، في كثير من البلدان. وهذا هو الحال بالتأكيد في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتمحور اتفاق بازل 2 في ثلاث دعائم أساسية، وهي: محاور تكميليته، مصممة لدعم الأهداف العالمية للاستقرار المالي، والممارسات الأفضل في إدارة المخاطر.

وقد صيغت هذه الدعائم؛ من أجل محاولة تنظيم الصناعات المصرفية العالمية، ودفعها نحو بيئة قليلة المخاطر.

والشكل التالي يلخص الدعائم التي خلصت إليها اتفاقية بازل الثانية:



الشكل (2 - 3): -دعائم لجنة بازل 2

الشكل السابق من اعداد الباحث

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

Carey and Stulz (2007) وهو تحديث نسبة رأس المال لعام 1988، وتظهر كنسبة أكثر ملاءمة للسيطرة، إذ إنّ رأس المال هو المخزن الأساسي، والرئيس مقابل أي خسائر، وهنا لا تزال المتطلبات البالغة 8 % هي القيمة المرجعية، تم ترجيح الأصول هنا بطريقة منقحة بدرجة كبيرة، حيث كانت قيم عام 1988 هي تقديرات تقريبية، بينما استمدت بازل 2 تقديراتها بشكل مباشر وصريح من نموذج مبسط لمخاطر الائتمان. ولقد قسم الاتفاق الجديد المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل حيث يجب أن يغطي رأس المال المؤهل 8%.

على الأقل من المتطلبات المرجحة بالمخاطر المتعلقة بأنواع المخاطر السابق ذكرها. لذلك أصبحت نسبة كفاية رأس لمال تحسب بالطريقة الآتية:

رأس المال الإجمالي (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)

= كفاية رأس المال

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

ويستند المحور الثاني للإطار التنظيمي إلى الضوابط الداخلية والمراجعة الإشرافية. ويتطلب ذلك من البنوك أن تكون لديها أنظمة داخلية ونماذج لتقييم متطلبات رأس المال الخاص بها بالتوازي مع الإطار التنظيمي، ودمج المخاطر الخاصة بالبنوك. كما يعني أن على البنوك أن تدمج أنواع المخاطر التي لا يغطيها الاتفاق السابق، مثل مخاطر السمعة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر الائتمان المركزية، ومخاطر أسعار الفائدة.

الركيزة الثانية مرنة جداً لأنها ليست وصفية جداً (فهي تمثل 18 صفحة من أصل 239 من الاتفاق الكامل). وقد جادل بعض الأشخاص بأن هذا ضعف في الاتفاقية، إلا إن المنظمين يتركون كثيراً من الموضوعية، مما قد يقوض هدف تحقيق التكافؤ، ولكنه في الوقت نفسه الجزء الأكثر أهمية من الإطار، لأنه يستلزم من المنظمين والبنوك التعاون بشكل وثيق على تقييم النماذج الداخلية. ولا شك أن المنظمين سيستخدمون القياس المعياري كأداة لتقييم النهج المختلف للبنوك. ومن شأن ذلك أن يخلق الديناميكية اللازمة لتوحيد الطرق غير المتجانسة وفهمها بشكل أفضل، وسيمهد الطريق في نهاية المطاف إلى التعرف على النماذج الداخلية واستخدامها كأساس لحساب متطلبات رأس المال، كما حدث مع مخاطر السوق. (Basel, 2009)

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

ويتعلق ذلك بالانضباط في السوق، والمتطلبات المتعلقة بالإفصاحات. ومن المتوقع أن تبني البنوك تقارير شاملة عن نظم إدارة المخاطر الداخلية الخاصة بها، وعلى الطريقة التي يتم بها تنفيذ اتفاق بازل 2. وسيتعين الكشف عن هذه التقارير علناً للسوق مرتين على الأقل في السنة. وهذا يثير بعض مسائل السرية في هذا القطاع. (عياش، 2013)

والهدف من ذلك هو السماح للسوق بضغط إضافي على البنوك لتحسين ممارساتها في إدارة المخاطر. ولا شك أن الائتمان المصرفي ومحلي الأسهم، والمستثمرين بالسندات، وغيرهم من المشاركين في السوق سوف يجدون أن المعلومات المفصح عنها مفيدة جداً في تقييم سلامة البنك.

أهم الابتكارات للجنة بازل 2:

- 1- زيادة حساسية متطلبات رأس المال لمستويات المخاطر.
- 2- تقديم احتياجات رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية.
- 3- التمتع بالمرونة من خلال عدة خيارات تركتها اللجنة للسلطة التنظيمية الوطنية.
- 4- زيادة قدرة الهيئات الرقابية الوطنية لتقييم كفاية رأس المال مع مراعات المخاطر المحددة.
- 5- الإفصاحات اللازمة التفصيلية عن التعرض للمخاطر والسياسات المتبعة للحد منها.

علاقة بازل 2 بالأزمة العالمية:

هناك بعض المحددات المتعلقة باتفاقية بازل الثانية، والتي ساهمت بظهور الأزمة العالمية، وكما وردت في دراسة (Danila, 2012)

- نقص رؤوس الأموال الملائمة: معظم البنوك في العالم توفر المستوى الكافي من رأس المال، ولكن تكمن المشكلة في نوعية رأس المال إذ إن الشريحة الأولى والتي تعدّ النواة الرئيسية لكفاية رأس المال تكون صغيرة جداً مقارنة مع حجم المخاطر التي تواجه البنك.
- عدم كفاية الإفصاح: وذلك بسبب النقص الملحوظ في الإفصاح عن بعض المعلومات التي تعدّ مهمة لإظهار شفافية السوق الذي أدى بدوره إلى صعوبة تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها بين البنوك.

- نقص السيولة: عدم قدرة البنوك مجابهة السحوبات في ودائع العملاء في بداية الأزمة زاد من تخوف العملاء مما دفعهم إلى التهافت على سحب أموالهم من البنوك.
- إهمال بعض أنواع المخاطر: هناك العديد من المخاطر التي لم تعيرها مقررات بازل الثانية أهمية، وكان لها دور كبير في إحداث الأزمة العالمية، ومن هذه المخاطر: مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، والمخاطر المرتبطة بالمشنقات المالية التي زاد استخدامها في السنوات الأخيرة كوسيلة لإدارة المخاطر.
- المبالغة في عمليات التوريق: لجأت كثيراً من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال، وذلك لزيادة معدل كفاية رأس المال عن طريق تحويل الديون ضعيفة السيولة إلى سندات. وبذلك نقل الأصول من داخل الميزانية إلى خارجها.

الانتقادات الرئيسية لمقررات لجنة بازل 2:

- هناك كثيراً من الانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل الثانية، ولا سيما بعد الأزمة العالمية الأخيرة. وأهم هذه الانتقادات حسب رأي الباحث:
- عدم التوزيع الكافي للأرباح على المساهمين، بسبب احتجاز نسبة عالية من رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة.
- ضعف الموقف التنافسي للهيئات التي تخضع لاتفاقية بازل الثانية بالمقارنة مع الهيئات غير الخاضعة لها؛ وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض.
- الركيزة الأساسية للاتفاقية هي تصنيف وتقييم المخاطر. والذي يتم من خلال وكالات تصنيف مختصة التي في غالب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية.
- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الفقيرة؛ وذلك لأن تكلفة الإقراض تكون عالية في تلك الدول، وحجم المخاطرة كبير مقارنة بالدول الأخرى.

مقررات لجنة بازل الثالثة:

- إن الازمة العالمية الأخيرة في عام 2008م كشفت عن مدى هشاشة النظام المصرفي؛ بسبب توريق الرهونات العقارية بشكل مبالغ به عند عجز أصحاب القروض عن السداد.
- حيث إنَّ حدوث الأزمة العالمية بعد وقت قصير من تطبيق اتفاقية بازل الثانية كشفت مواطن الضعف في هذه الاتفاقية. وهو ما دعا إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المصرفية.

ما الجديد في بازل 3:

يتمثل الهدف الرئيس من أعمال بازل 3 في تحسين عمليات إدارة المخاطر للبنوك. ويتحقق ذلك من خلال تحسين نوعية رأس المال، وإدخال احتياطات مضادة للتقلبات الدورية، ومعدلات السيولة والرافعة المالية، ومخاطر الأطراف الأخرى. ومن شأن ذلك أن يضمن امتلاك البنوك للأموال الكافية للأعمال، وضمان التخلص من المخاطر الزائدة من أجل سلامة وأمن العملاء، والصناعات المصرفية بشكل عام. (Walter, 2011)

ولتحقيق هذا الهدف ظهرت هناك متطلبات دعت إليها اللجنة وهي:

1- تعزيز رأس المال: كانت هناك بعض من المشاكل التي تتعلق برأس المال، حيث كانت هناك تعريفات غير واضحة وغير محدد لعناصر رأس المال في المستوى الأول والثاني والثالث، وعدم وجود نسب تحدد الحد الأدنى لكل مستوى من هذه المستويات. ولقد قامت اللجنة بعدة تعديلات حيث أصبح رأس المال التنظيمي يتكون من شريحتين، الشريحة الأولى Tier1 رأس المال لضمان استمرارية عمل البنك، وتتكون من (حقوق حملة الأسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1)). (Basel, 2011) والشريحة الثانية Tier2 عبارة عن رأس المال الذي يستخدم في حال التصفية.

- يجب ألا تقل CET1 عن 4.5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويجب ألا يزيد AT1 عن 1.5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- أن تتكون الشريحة الثانية من رأس المال مخصصة في حال عدم الاستمرارية، حيث يجب ألا تزيد عن 2 % من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- رأس المال التحفظي، وهو رأس المال المستخدم لأغراض التحوط، وعلى أن تكون النسبة 2.5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر على أن تكون هذه النسبة من (CET1).

- رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية يجب أن يتراوح بين (0%-2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر، على أن تكون هذه النسبة من (CET1). وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يجب أن يكون الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال نسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما يلي:

- ألا يقل الحد الأدنى لنسبة (CET1). عن 6 % (4.5 % مقررات لجنة بازل، 1.5 % هامش تحوط إضافي من البنك المركزي).

- ألا يقل الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (Tier1) عن 7.5 %.

- ألا يقل الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي عن 12 % متضمناً هامش رأس المال التحفظي.

تعليمات البنك المركزي الأردني

2- معيار السيولة العالمية: إن متطلبات رأس المال القوي شرط ضروري، ولكن ليس كافياً لاستقرار القطاع المصرفي. حيث إن وجود قاعدة سيولة قوية تعززها المعايير الإشرافية هو أمر ضروري أيضاً كما رأينا في أزمة 2008م. وقد تم تعزيز الاتفاق مع الحد الأدنى لمتطلبات تمويل السيولة، وترد نسبتان لتحقيق هذا الشرط:

● نسبة تغطية السيولة

والهدف من هذه النسبة هو التأكد من أن البنك يحتفظ بأصول سائلة عالية الجودة، يمكن تحويلها إلى نقد؛ لتلبية احتياجاته التمويلية على مدى ال 30 يوماً القادمة في ظل سيناريو شديد الضغط. إن الأساس المنطقي لهذه النسبة، هو أن إدارة البنك يمكن أن تتخذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة في غضون 30 يوماً لضمان الوفاء بالتدفقات الخارجة من خلال طرق تمويل إضافية. وفي حين قد تكون هناك بعض حالات عدم التطابق في التوقيت في غضون 30 يوماً، فإن الفكرة هي أنه يجب الوفاء بالتدفقات قصيرة الأجل من خلال زيادة الاستثمار في الأصول السائلة.

● نسبة صافي التمويل المستقر:

يتم تعريف هذه النسبة لقياس قدرة البنك على المدى الطويل. فإنه يحدد الحد الأدنى المقبول من التمويل المستقر على أساس خصائص السيولة لموجودات وأنشطة المؤسسة على مدى سنة واحدة. وهو يكمل مؤشر السيولة النقدية ويضمن أن البنوك توازن ميزانيات السيولة على المدى القصير دون تجاهل المتطلبات المتوسطة والطويلة الأجل. يتم تعريف التمويل المستقر كمبالغ حقوق ملكية ومطلوبات من مصادر موثوقة على مدى سنة واحدة في حين أن التمويل المطلوب يستند إلى خصائص السيولة لموجوداته بما في ذلك البنود خارج الميزانية العمومية.

(Basel, 2014)

3- نسبة الرافعة المالية: هنالك معيار جديد أضافته بازل 3، وهو الرافعة المالية، حيث تمثل

الأصول داخل الميزانية وخارجها مقسومة على رأس المال من الشريحة الأولى، ويجب ألا

تقل هذه النسبة عن 3 %.

ويقصد بالرافعة المالية درجة، أو مدى اعتماد الشركات والمؤسسات المالية على الاقتراض لسد احتياجاتها. أي درجة اعتماد المنشأة على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت، كالقروض والسندات في تمويل أصولها. (Javed, et al 2015)

كلما اعتمدت المنشأة على الاقتراض من الخارج زادت نسبة الرفع المالي، إذ يصبح الرفع المالي جيداً وفعالاً إذا استطاعت المنشأة استخدام الأموال المقترضة، وتحقيق عائد أكبر من تكلفة تلك الأموال، وإذا لم تفعل ذلك فإنها تتعرض إلى مخاطر كبيرة في المستقبل وهذا بدوره ينعكس بشكل سلبي على أداء هذه المنشآت.

المبحث الثاني: الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

إن مفهوم الأداء المالي يعدّ من المفاهيم المهمة في عالم الأعمال حيث يُعبّر عنه بمقياس ومؤشرات تبين مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة.

حيث يعدّ الأداء المالي مقياساً عاماً للإدارة المالية للشركات خلال فترة زمنية معينة، كما يستخدم كوسيلة مقارنة بين الشركات، أو القطاعات المتماثلة.

حيث يعرف الأداء المالي على أنه:

- الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعه تحت تصرف المؤسسة (محلّب، 2014).

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي حيث يتأثر الأداء المالي للشركات بعوامل داخلية وعوامل خارجية.

العوامل الداخلية:

- سيولة الشركة، وحجمها.
- درجة الرفع المالي للشركة.
- تكلفة الحصول على الأموال.
- مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

العوامل الخارجية:

- السياسات المالية لكل دولة.
- درجة رضى العملاء عن الشركة.
- المخاطر التي تتعرض لها الشركات.
- القوانين والتعليمات المفروضة من الجهات الرقابية على الشركات.

ثالثاً: أهمية قياس الأداء المالي ومؤشرات القياس

إن قياس الأداء المالي لأي شركة، هو مقياس لنجاحها، فيعبر هذا المقياس عن مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الموضوعية. أي أنه قبل قياس الأداء المالي يجب على الشركة أن تضع أهدافها بوضوح؛ ليتم قياس الأداء مقارنة مع تلك الأهداف. وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد أداء الشركات المالي، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية.

المؤشرات المالية:

عادة ما تعتمد هذه المؤشرات على العناصر الواردة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. حيث تعبر هذه المقاييس عن أداء الشركة في الفترات السابقة، أي أن المؤشرات المالية تعدّ مؤشرات لأحداث تمت في الماضي.

المؤشرات غير المالية:

تعتمد هذه المؤشرات على مقاييس الأداء التي لا يمكن التعبير عنها بالوحدات النقدية. وتعدّ هذه المؤشرات بمثابة المصايح الأمامية، التي توفر الرؤية المبكرة للأداء المحتمل في المستقبل، وتوفر إمكانية التدخل المبكر لمعالجة المشاكل المحتملة.

وبالنظر إلى أن الأصول والأرباح هما شريان الحياة لعمل أي مؤسسة، لذلك فإن إدارات الشركات تركز على القياسات المالية بدرجة أكبر من التركيز على القياسات غير المالية. وفيما يلي بعض من مؤشرات الأداء الرئيسية. حيث تقسم هذه المؤشرات إلى:

- معدلات الربحية: تقيس هذه المعدلات كفاءة إدارة الشركة استخدام أصولها لتوليد الأرباح. وتتمثل هذه المعدلات ب (العائد على الأصول، والعائد على الملكية، ونسبة صافي الربح، ونسبة الربح التشغيلي). (بو زائدة، 2015)

جدول (2-3) معدلات الربحية لقياس الأداء المالي

اسم النسبة	المعادلة الخاصة بكل نسبة
العائد على الأصول.	صافي الدخل التشغيلي / المتوسط اجمالي للأصول.

العائد على الملكية.	(صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة) / متوسط حقوق الملكية.
نسبة صافي الربح.	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات.
نسبة الربح التشغيلي.	صافي الدخل التشغيلي / إجمالي الإيرادات.

- معدلات السيولة: تقيس هذه المعدلات مدى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتتمثل هذه المعدلات ب (نسبة السيولة، ونسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، المعدل النقدي). (غزال، 2015)

جدول (2-4) معدلات السيولة لقياس الأداء المالي:

اسم النسبة	المعادلة الخاصة بكل نسبة
نسبة السيولة.	النقد + الموجودات المالية للمتاجرة / إجمالي الودائع.
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات.	النقدية / إجمالي الموجودات.
المعدل النقدي.	النقدية / إجمالي الودائع.

- معدلات توظيف الاموال: تقيس هذه المعدلات مدى كفاءة إدارة الشركات في استخدام الأموال المتاحة، وتوظيفها في المجالات المختلفة تحت ظل سياسة استخدام الأموال والسياسة الائتمانية المتبعة. (السيسي، 2013).

جدول (2-5) معدلات توظيف الأموال لقياس الأداء المالي:

اسم النسبة	المعادلة الخاصة بكل نسبة
إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات.	إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات.

إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات.	إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات.
--------------------------------------	--

- معدلات السوق: تقيس هذه المعدلات مدى تأثير أداء الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق المالي، وتعتبر هذه النسب ذات أهمية خاصة للمستثمرين.

جدول (2-6) معدلات السوق لقياس الأداء المالي

اسم النسبة	المعادلة الخاصة بكل نسبة
العائد على السهم.	(صافي الربح - توزيعات الأسهم الممتازة) / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة.
القيمة السوقية إلى الأرباح.	القيمة السوقية للسهم / نصيب السهم من الأرباح.
معدل دوران السهم.	عدد الأسهم المتداولة / عدد الأسهم القائمة لنفس الفترة.
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.	القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم.

رابعاً: النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

عند تقييم أداء أي وظيفة من الوظائف في أي منشأة بغض النظر عن طبيعة عمل تلك المنشأة، يجب أن يكون هذا التقييم مستنداً إلى معايير ومؤشرات للأداء، بناءً على النموذج المعتمد في التقييم، فإن نجاح أي تقييم يعتمد بشكل أساسي على اختيار النموذج الأنسب للتقييم.

وهناك عدد من النماذج المستخدمة في التقييم منها:

النموذج الأول: بطاقة الأداء المتوازن

مفهوم بطاقة الأداء المتوازن:

وُضعت بطاقة الأداء المتوازن من قبل (روبرت كابلين & ديفيد نورتن) فقد قاما بدراسة أُجريت على عدد من الشركات بغرض إيجاد وسيلة لقياس الأداء، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي فقط غير كافٍ لتقييم أداء المنشأة، مما يستوجب البحث عن طرق ووسائل أخرى لقياس الأداء. ونتج عن هذه الدراسة نموذج يقوم على التداخل بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية وربطها بشكل مباشر مع أهداف المؤسسة واستراتيجيتها. ويقوم هذا النموذج على الموازنة بين النتائج قصيرة الأجل (التشغيلية) مع النتائج طويلة الأجل (الاستثمارية). (مسعودي، 2015).

ويمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن على أنها:

- "نظام إداري يساعد الشركة على تحقيق رؤيتها، ورسالتها، واستراتيجيتها، إلى أهداف ومقاييس مترابطة، كما أنها أداة فعالة لمقابلة الأداء بالأهداف المنجزة". (يامين، 2015)
- عبارة عن نموذج يعرض طرق متنوعة لإدارة المنظمة من أجل الحصول على عوائد مرضية، عن طريق اتخاذ قرارات استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الآثار المنعكسة على الأبعاد الأربعة. (عوض، 2007).
- أما بطاقة الأداء المتوازن من رأي فأنها عبارة عن نظام لقياس أداء الشركات، بالإضافة إلى أنها أداة لترجمة استراتيجية الشركة إلى أعمال تنفيذية، حيث يوجد أربع أبعاد لتقييم الأداء، وهي: (البعد المالي، وبعد العملاء، وبعد العمليات الداخلية، وبعد التعلم والنمو).

أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

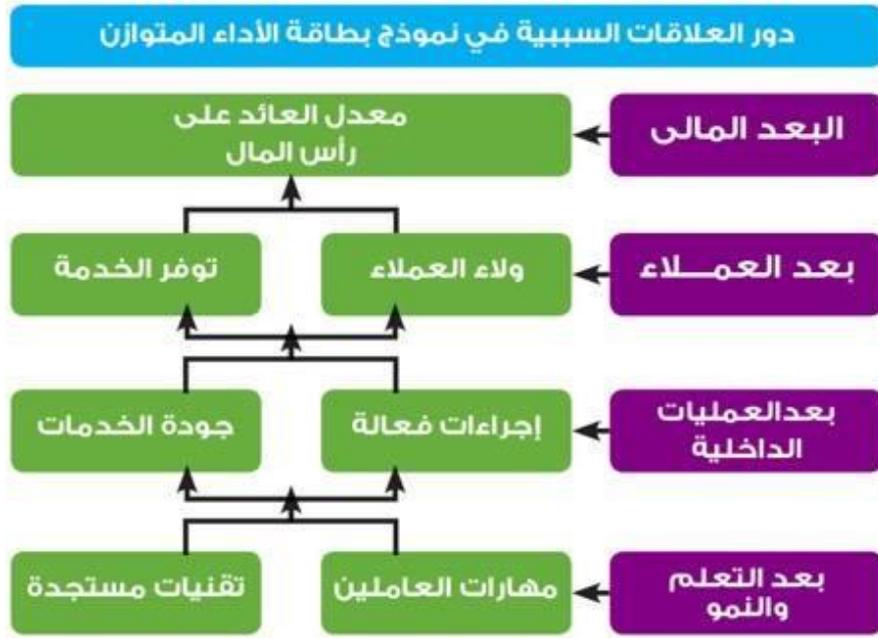
- تستخدم بطاقة الأداء المتوازن مؤشرات لتقييم أداء الشركات بشكل متكامل ضمن استراتيجية طويلة الأجل.
- تساعد بطاقة الأداء المتوازن الشركات والمنظمات على توجيه اهتمامها لتحقيق رؤيتها وأهدافها، فقد كانت في السابق تهتم بالنتائج المالية فقط.
- تضع بطاقة الأداء المتوازن تصوراً واضحاً لاستراتيجية المؤسسة على شكل تمثيل بياني يوضح العلاقة بين أبعاد ومكونات هذه البطاقة، مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمؤسسة.
- تساعد بطاقة الأداء المتوازن على ترجمة استراتيجية المؤسسة إلى أهداف قابلة للقياس، وتساعد المنظمات بحيث تعطي أهمية لاكتساب الخبرة والتعلم.

- تساعد بطاقة الأداء المتوازن على إجراء مراجعة دورية لأداء المؤسسة؛ من أجل تحسين أعمالها. (الصغير، 2014).

أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

- البعد المالي: يركز هذا البعد على قياس الأداء المالي للمنظمة في الأجل القصير، فهو يعبر عن مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها، عن طريق استخدام نسب مالية، مثل: العائد على الأصول، والعائد على الملكية، والتدفقات النقدية للمنشأة وتستطيع من خلالها الشركة تحديد مواطن القوة المالية، وأوجه القصور الناتجة عن تطبيق السياسات، واتخاذ القرارات في المنشأة.
- بعد العملاء: يعدّ هذا البعد أساس المؤشرات غير المالية، حيث تسعى الشركة إلى الحصول على رضى العملاء وكسب ولائهم. عن طريق تعظيم القيمة السوقية لسهم الشركة، ومحاولة تلبية متطلبات العملاء واحتياجاتهم. الذي يعكس على بقاء الشركة واستمرارها في سوق المنافسة.
- بعد العمليات الداخلية: تشكل العمليات الداخلية اللبنة الأساسية لقدرة الشركة على تحقيق الأرباح، حيث يركز هذا البعد على العمليات التشغيلية القائمة، ويقوم بتنميتها بشكل يساعد الشركة على تحقيق أهدافها. ويساعد هذه البعد أيضاً إدارة الشركة على اكتشاف عمليات تشغيلية جديدة كلياً لكي تصل الشركة إلى المستوى الأمثل في الأداء.
- بعد التعلم والنمو: يمثل بعد التعلم والنمو أساس بطاقة الأداء المتوازن فهو يساعد على تحديد ما يجب على الشركة بناؤه من أجل استمرار طويل الأجل، وقد رأى كابلان ونورتون أن التعلم والنمو يرتكزان على ثلاثة مصادر أساسية، وهي: الأفراد، والأنظمة، والإجراءات التنظيمية، حيث يساعد هذا البعد على تطوير الطاقات والموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية. (Malgwi & Dahiru, 2014)

لأنه لا يمكن الفصل بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن ولا يجب التركيز على بعد على حساب البعد الآخر؛ لأن جوهر عمل بطاقة الأداء هو التكامل بين هذه الأبعاد ويوضح الشكل الآتي العلاقة السببية بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن (بامخرمة، 2016).



الشكل (4-2) العلاقة بين أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

النموذج الثاني: نموذج العائد على الملكية:

بسبب التطور المستمر في أعمال البنوك لم تعد القوائم المالية تعطي صورة كاملة، وواضحة عن نتائج العمل المصرفي. لذلك ظهرت أهمية التحليل المالي كطريقة للحصول على معلومات يحتاجها مستخدمو البيانات المالية لا يمكن الحصول عليها بشكل مباشر من القوائم المالية. إذ يتم تحليل البيانات المالية بعدة طرق منها: (Saigeetha and Surulivel, 2017)

التحليل الأفقي: وتعتمد هذه الطريقة على تحليل القوائم المالية، بمقارنة عدد من السنوات مع بعضها باختيار أحد هذه السنوات كسنة أساس، وتحديد معدل التغير.

التحليل العامودي: وتعتمد هذه الطريقة على تحليل العلاقة بين بنود القوائم المالية خلال نفس الفترة الزمنية، حيث يتم اختيار بند رئيس ومقارنة باقي الأرقام كنسبة من هذا الرقم. مثل صافي المبيعات في قائمة الدخل وإجمالي الأصول في قائم المركز المالي.

التحليل باستخدام النسب: حيث يتم استخدام نسب محاسبية خاصة مكونة من بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ودراسة العلاقة فيما بينها ولهذا تعدّ النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي وأكثرها استخداماً.

ومن هذا المنطلق استخدم الباحث نموذج العائد على الملكية كأحد الطرق المستخدمة لقياس وتحليل الأداء المالي إذ يمكن هذا النموذج المحلل من تقييم مصادر، وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال. حيث يمكن تقسيم هذا النموذج إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: تقيس العائد، والربحية، والمجموعة الثانية: تقيس المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المجموعة الأولى:

يتم استخدام نظام متكامل لتوضيح العلاقة بين المؤشرات يعرف بنظام دوبونت، حيث يوضح هذا النظام الأثر للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويمكن تحديد العائد على الأصول بمؤشرين هما: -

- هامش الربح، الذي يبين مدى كفاءة الإدارة في إدارة إيراداتها، وتكاليفها، ويعبر عنه بالعلاقة التالية (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات).

- منفعة الأصول، حيث يبين هذا المؤشر إنتاجية الأصول والاستعمال الأمثل لها، ويعبر عنه بالعلاقة التالية (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

أي أن أي زيادة في العائد على الأصول يكون سببها إما كفاءة الإدارة في إدارة تكاليفها، أو الإنتاجية الجيدة لأصولها.

ويوضح نموذج دوبونت أيضاً العلاقة بين العائد على الأصول، والعائد على الملكية حيث يعبر العائد على الملكية عن الأداء بصورة أفضل من العائد على الأصول، وذلك لأخذه بعين الاعتبار مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض لإتمام أعمالها التشغيلية.

المجموعة الثانية:

تعبر هذه المجموعة عن المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك، حيث يمكن تلخيص المخاطر، ونسب قياسها بالجدول الآتي كما في دراسة (خمقاني، 2014).

جدول (2-7) المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك وطرق قياسها

نوع الخطر	طريقة القياس
مخاطر الائتمان.	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.
مخاطر السيولة.	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول.
مخاطر سعر الفائدة.	الأصول الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول.
مخاطر رأس المال.	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
مخاطر التشغيل.	إجمالي المصاريف / عدد العمال.

النموذج الثالث: نموذج CAMELS

هو عبارة عن نظام تصنيف دولي خاص بالبنوك، ومن خلاله تقوم إدارات البنوك بتقييم المؤسسة من خلال ستة عوامل رئيسية وهي:

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy)
 - جودة الأصول (Assets Quality)
 - الإدارة (Management Quality)
 - جودة الأرباح (Earning Quality)
 - السيولة (Liquidity)
 - الحساسية تجاه مخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk)
- ويمكن أن يعرف نموذج CAMELS على أنه مؤشر سريع، لتقييم الوضع المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو أحد وسائل الرقابة المباشرة إذ إن مكونات هذا النموذج تعطي مؤشرات عن الأداء المالي، وأوضاع الإدارة. (Rubayah,2012).

بدأ استخدام نموذج CAMELS منذ عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر؛ وذلك بسبب ما تعرضت له من انهيارات مصرفية منذ 1929 م، وقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة، فقد توصل المحللون الاقتصاديون

إلى أن النتائج التي أظهرت استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك. كما أثبتت هذه الطريقة قدرتها على تحديد درجة المخاطرة.

ويرى الباحثون أن ضرورة الإفصاح عن نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها للجمهور، من أجل تحقيق قدر عالٍ من الشفافية، مما يساعد على فرض انضباط السوق، وهو أحد أهم الدعامات التي تقوم عليها لجنة بازل. (زيتوني، 2012)

ويقوم هذا النموذج على قياس مرتبة البنك، عن طريق احتساب المتوسط المرجح لنسب جميع مؤشرات عوامل CAMELS وإعطاء البنك رتبة من 1 إلى 5 حيث تعدّ الرتبة رقم 1 أعلى تصنيف (أفضل أداء)، والرتبة رقم 5 أدنى تصنيف (أقل أداء).

جدول (8-2) تفسيرات مؤشرات نموذج CAMELS

الوصف	التصنيف	مدى الرتبة	الرتبة
البنك جيد من جميع الجوانب.	قوي	1.4 – 1	1
البنك جيد، ولكن لديه عدد من نقاط الضعف.	مرضي	2.4 – 1.5	2
لدى البنك نقاط ضعف مالية، أو تشغيلية، أو متعلقة بالامتثال تعطي أسباباً للقلق الإشرافي.	معقول	3.4 – 2.5	3
لدى البنك نقاط ضعف مالية خطيرة قد تضر بالقدرات المستقبلية لنمو البنك الطبيعي.	هامشي	4.4 – 3.5	4
لدى البنك نقاط ضعف مالية حرجة تعطي احتمالية عالية للفشل في المستقبل القريب.	غير مرضي	5 – 4.5	5

حيث يبين الجدول التالي عوامل النموذج وطرق قياسها، والرتب الممنوحة (Dang، 2011)

جدول (9-2) عوامل نموذج CAMELS وطرق قياسها، والرتب الممنوحة لكل نسبة

الرتبة					النسبة	العنصر
5	4	3	2	1		
أقل من %6.99	7% -7.99%	8% -11.99%	12% -14.99%	أكبر من %15	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.	كفاية رأس المال
					الأصول المرجحة بالمخاطر.	
أكبر من 9.5%	7% -9.5 %	3.5% -7%	1.5% - 3.5%	أقل من %1.5	القروض غير العاملة. إجمالي الأصول.	جودة الأصول
أكبر من %46	- % 39 % 45	- % 31 % 38	30 - %26 %	أقل من % 25	المصاريف الإدارية. إجمالي الإيرادات.	جودة الإدارة
أقل من % 0.24	- %0.25 %0.34	- %0.35 %0.7	- %0.8 %0.9	أكبر من %1	صافي الدخل. إجمالي الأصول.	جودة الأرباح
أقل من %6.99	- %7 %9.99	- %10 %16.99	- %17 %21.99	أكبر من %22	صافي الدخل. حقوق الملكية.	جودة الأرباح
أكبر من %80	- %70 %80	- %65 %70	- %60 %65	أقل من %60	إجمالي القروض. إجمالي الإيداعات.	السيولة
أقل من % 60	- %60 % 65	- % 65 % 70	- % 70 %80	أكبر من % 80	الأوراق المالية. صافي الأصول.	الحساسية إلى مخاطر السوق

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة غانية (2015) بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 وبازل 3".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية، وطرق إدارتها، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الجزائري. كما ابرزت هذه الدراسة أهم ما جاءت به اتفاقية لجنة بازل 1، والتطورات التي حصلت وصولاً إلى لجنة بازل 2 ولجنة بازل 3.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن إدارة المخاطر عبارة عن نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، من خلال تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها، وإيصال التقارير إلى مجلس الإدارة.
- هناك اسلوبان لإدارة المخاطر، الأسلوب الأول: تخفيض تكاليف المخاطر إلى أدنى حد ممكن، والأسلوب الثاني: تمويل المخاطر عن طريق استخدام التحوط لضمان الأموال، وتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر.
- هناك اسلوبان لقياس مخاطر الائتمان، الأسلوب المعياري، والذي يعتمد على وجود تصنيف من قبل وكالات خارجية لتقييم القروض، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، والأسلوب الثاني: ويعتمد على التقييم الداخلي حيث يتبع كل بنك طريقة داخلية معينة في تقييم عملائه.

2- دراسة غزال (2015) بعنوان "أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بنظم تقييم الأداء المالي للبنوك وجوانبها المختلفة، ودراسة السياسات الاقتصادية الكلية، والتعرف على أنواعها وتصنيفاتها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على الأداء المالي للبنك قيد الدراسة. وقد تضمنت الدراسة ما يلي كمتغير تابع (معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات، والمعدل النقدي، ومعدل حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) أما المتغير المستقل فكان (معدل العجز، أو الفائض إلى الناتج المحلي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، والكتلة النقدية). وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- السياسة النقدية هي من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً على أداء البنك.
- السياسة المالية يختلف أثرها على الأداء باختلاف المتغير التابع، حيث إنّ هناك علاقة طردية مع المعدل النقدي، وارتباط ضعيف مع مؤشر العائد إلى إجمالي الإيرادات.

وخرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

- ضرورة وجود أنظمة متطورة لتقييم أداء البنوك.
- نشر الوعي المصرفي بين الأفراد، وذلك للتقليل من التبعية الاقتصادية.
- تشجيع فكرة الدمج بين البنوك المحلية؛ للحصول على بنوك قوية تنافس إقليمياً وعالمياً.

3- دراسة مسعودي (2015) بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد، والمخاطرة، وقد اشتملت عينة الدراسة على البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري للفترة الممتدة من 2009 – 2012، وقد أوردت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول البنوك وأنواعها وأهدافها وخصائصها وتضمنت الدراسة أيضاً عموميات حول الأداء المالي. وقد طبقَ نموذج العائد على الملكية. كما وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة كيفية الاستفادة من المعلومات الموجودة في القوائم المالية لتقييم أداء البنوك، والتعرف على المؤشرات المناسبة في تقييم الأداء.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها:

- ضرورة تبني البنوك لقواعد الإفصاح، والشفافية ومواكبة التكنولوجيا، التي يشهدها العالم.
- ضرورة التحكم بالمخاطر، من خلال وجود إدارة مخاطر مختصة داخل البنوك.
- ضرورة متابعة تطورات التحليل المالي من أجل الحصول على الطريقة الأمثل في تقييم أداء البنوك.

4- دراسة أحمد (2013) بعنوان " دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة وأثرها على العمل المصرفي في مصرف الراجحي. حيث قام الباحث ببيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من كشف التدفقات النقدية وبيان العلاقة بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أظهرت نتائج التحليل المالي عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة؛ وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.
- الغرض من معايير كفاية رأس المال هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من رأس المال تمكنه من مواجهة الخسائر المحتملة، مما يعطي العملاء والمساهمين دليلاً على أداء الإدارة السليم.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها:

- ضرورة صياغة استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال المناسب.
- إنشاء نظام رقابة داخلي من شأنه الحد من مخاطر السيولة.
- ضرورة إعداد كشف التدفقات النقدية، وفق تعليمات البنك المركزي والمعايير المحاسبية المعتمدة.
- ضرورة السيطرة على نسبة كفاية رأس المال والاعتماد على مقررات لجنة بازل في ذلك.

5- دراسة الطيب وشحاتيت (2011) بعنوان "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية"

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحية هذه البنوك. حيث استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لاثني عشر مؤشراً للربحية ولجميع البنوك التجارية في الاردن وعددها 15 بنكاً للفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2007.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي عند مستوى 5% لمعيار كفاية رأس المال مع المؤشرات الآتية (نسبة الملكية، ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد على الموجودات). في حين أن المؤشرات الآتية كانت غير مقبولة إحصائياً (نسبة التسهيلات إلى الودائع، ونسبة الفوائد الدائنة إلى التسهيلات، ونسبة الفوائد المدينة إلى الودائع، ونسبة العائد على الملكية، ونسبة العائد على السهم) حيث لم يكن هناك أي أثر يذكر بين تلك المؤشرات وكفاية رأس المال. وأن المؤشرات الأربع الباقية كانت ذا تأثير سلبي، وهذه المؤشرات هي (نسبة المديونية، ونسبة التسهيلات إلى الموجودات، ونسبة هامش الفوائد إلى التسهيلات، ونسبة الفوائد والعمولات إلى الموجودات). وأوصت الدراسة بزيادة التخطيط الاستراتيجي لزيادة قدرة البنوك على الاستفادة من أي زيادة في رأس المال بغض النظر عن الحد الأدنى الذي يحدده البنك المركزي.

6- دراسة الشمري (2010) بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة ب (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال) وأثرها على الأداء المالي، حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على الملكية ومضاعف الملكية).

وركزت الدراسة على ان إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً؛ وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر. وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة تبني المصارف لاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الاساليب والادوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (ALShatti، 2015) بعنوان "The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial bank"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2005-2013)، وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة، هما نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على الملكية، وكشف البحث أن هناك تأثير لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسة بـ العائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما خلص البحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان التي تم بحثها في لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستناداً إلى النتائج، أوصى الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، حيث يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القروض المتعثرة / إجمالي القروض، مخصص خسائر التسهيلات / صافي التسهيلات ونسبة الرفع المالي حيث كانت هذه المؤشرات ذات أهمية في تحديد إدارة مخاطر الائتمان. كما يجب على البنوك وضع سياسات كافية لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق فرض تقدير ائتماني صارم قبل منح القروض للعملاء وتصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان. والعمل من خلال اطر علمية سليمة لمنح الائتمان، والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة تنطوي على مراقبة ومعالجة ومراقبة كافية لمخاطر الائتمان، ويتعين على البنوك وضع واستراتيجيات ليس لتحد من تعرض المصارف لمخاطر الائتمان فحسب، بل لتحسين الأداء والقدرة التنافسية للبنوك.

2- دراسة (Adam، 2014) بعنوان "EVALUATING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS USING FINANCIAL RATIOS"

بحثت هذه الدراسة الأداء المالي لبنك أربيل للاستثمار والتمويل في إقليم كردستان العراق خلال الفترة الزمنية من 2009-2013 واستخدم الباحث العديد من معايير الأداء المالي، مثل: تحليل النسب المالية لقياس الوضع المالي للبنك، وتم استخدام أدوات إحصائية على مدى واسع لأغراض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام؛ من أجل معرفة ما إذا كانت هذه المتغيرات مرتبطة بشكل كبير بالأداء المالي للبنك. وقد اعتُبر العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع كمتغيرات تابعة، بينما أخذ حجم البنك، وإدارة الأصول والكفاءة التشغيلية كمتغيرات مستقلة. وأظهرت النتائج أن العائد على الأصول لدى المصارف تأثر بشدة

وسلبا بحجم البنك. وأن الكفاءة التشغيلية ترتبط سلباً مع العائد على الأصول، كما بينت النتائج أنها كانت ذات دلالة إحصائية، وكان لإيرادات الفوائد المتغيرة الأخرى ذات الصلة من البنوك تأثير إيجابي قوي من حجم البنك وهو ذو دلالة إحصائية. وأظهرت أن لإيرادات الفوائد علاقة سلبية مع الكفاءة التشغيلية، وكانت النتائج ذات دلالة إحصائية أيضاً. ومن الناحية العملية، فإن هذه الدراسة مفيدة للمصرفيين والمديرين في اتخاذ قراراتهم؛ لتحسين الأداء المالي، وصياغة السياسات التي من شأنها تعزيز النظام المالي الفعال. وتوصي الدراسة أيضاً بالتدابير التي يمكن أن تعتمدها المصارف لضمان سلامة عملياتها.

3- دراسة (Innocent and Others، 2014) بعنوان "The Effect of Financial

"Leverage on Financial Performance

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد تأثير الرفع المالي على الأداء المالي لشركات الأدوية النيجيرية، على مدى اثني عشر (12) سنة (2001-2012) لثلاث (3) شركات مختارة. استخدمت هذه الدراسة ثلاث نسب للتعبير عن الرفع المالي كمتغيرات مستقلة، وهي: نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ونسبة تغطية الفوائد في تحديد تأثيرها على الأداء المالي للعائد على الموجودات.

وحُصِلَ على البيانات من القوائم المالية (بيان الدخل الشامل، وبيان المركز المالي) لشركات الأدوية المختارة المدرجة في بورصة نيجيريا. وقد استخدم الإحصاء الوصفي، وارتباط بيرسون والانحدارات لهذه الدراسة.

وأظهرت نتائج التحليل أن نسبة الدين، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية لها علاقة سلبية مع العائد على الأصول في حين أن نسبة تغطية الفائدة لها علاقة إيجابية مع العائد على الأصول في صناعة الأدوية في نيجيريا. وكشف التحليل أيضاً أن جميع المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات التي تم أخذ عينات منها. كما أشارت النتائج إلى أن 16.4% فقط من الاختلافات على المتغير التابع ناتجة عن المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة مما يشير إلى أن 83.6% من الاختلافات في الأداء المالي تنجم عن عوامل أخرى خارج نموذجنا. واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، يوصي الباحثون الآن بأن إدارة الشركات يجب أن تضمن أن القرارات المالية التي تتخذها تتماشى مع أهداف تعظيم ثروة المساهمين، والتي تشمل الهدف تعظيم الأرباح للشركة. وينبغي أن

يكون مبلغ تمويل الديون في المزيج المالي للشركة على المستوى الأمثل لضمان الاستخدام الكافي لأصول الشركات. كما يجب على الإدارة مراقبة الفوائد المحملة على تمويل الديون لتجنب تصفية الشركة.

4- دراسة (Abbas and others،2014) بعنوان " Financial performance of banks in Pakistan after Merger and Acquisition

تناولت هذه الدراسة الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد الاندماج والاستحواذ وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد الاندماج والاستحواذ، وتقييم تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على أداء القطاع المصرفي في باكستان. حيث جمعت البيانات المالية والمحاسبية لـ 10 بنوك من تحليل البيانات المالية من قبل بنك الدولة الباكستاني . وتحليل الأداء المالي للبنوك، استخدم تحليل النسب بين عمليات الاندماج والاستحواذ السابقة، واستخدام الربحية، والكفاءة، والرافعة المالية، ونسب السيولة لقياس الأداء المالي. وأظهرت نتائج الدراسة عدم حدوث تحسن في الأداء المالي للبنوك بعد عمليات الاندماج والاستحواذ. وأن هناك انخفاضاً في الربحية، والكفاءة، والسيولة، ونسبة الرافعة المالية في معظم البنوك. واستنتج الباحث من هذه الدراسة أنه ليس هناك تحسن إيجابي بشكل عام في الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد عمليات الاندماج والاستحواذ. وتشير الدراسة إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ لم تحقق أداء جيداً في باكستان.

5- دراسة (Ruziqa،2013) بعنوان " The impact of credit and liquidity risk on bank financial performance

دراسة تطبيقية على البنك الإندونيسي التقليدي بإجمالي أصول تتجاوز 10 تريليون روبية، حيث تهدف الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة على أداء البنوك. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على البنك الإندونيسي في الفترة من 2007 إلى 2011. ويقاس الأداء المالي للبنك بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة وقيست مخاطر الائتمان بمعدل القروض غير العاملة، كما قيست مخاطر السيولة بمعدل السيولة. وعلاوة على ذلك، قامت هذه الدراسة أيضاً بتقييم أثر رأس المال المصرفي وحجم البنك على الأداء المالي للبنك. وأظهرت نتائج هذا البحث أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق

المساهمين. في حين وجد أن نسبة السيولة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. وإن أثر رأس المال المصرفي له تأثير إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، وعائد حقوق الملكية، وصافي الدخل، بينما وجد أن حجم البنك له تأثير سلبي كبير على صافي الربح. وقد وجد أن كلاً من مخاطر الائتمان والسيولة لهما تأثير غير هام على صافي الربح.

6- دراسة (Akhtar and Sadaqat، 2011) بعنوان " Liquidity Risk Management"

قام البحث بدراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان وهدفت هذه الدراسة إلى النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءمة المؤسسة المالية، بغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. وتبحث هذه الدراسة أهمية حجم الشركة، ورأس المال التشغيلي، والعائد على حقوق الملكية، وكفاية رأس المال والعائد على الأصول، مع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت عينة من 12 بنكاً، منها 6 بنوك تقليدية، و6 بنوك إسلامية. وجمعت البيانات من التقارير السنوية للبنوك خلال الفترة 2006-2009. واستخدمت البيانات المالية من هذه التقارير لحساب وتقييم إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. وتضمنت العينة الإجمالية 48 ملاحظة في السنة المصرفية، واستندت الدراسة إلى بيانات ثانوية تغطي فترة أربع سنوات، أي الفترة 2006-2009. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية غير هامة بين حجم رأس المال وصافي رأس المال العامل، وصافي الأصول مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين. وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والعائد على الموجودات في البنوك السالمية إيجابية وكبيرة بنسبة 10٪.

7- دراسة (Okafor، 2010) بعنوان " The effect of capital adequacy on banks performance"

تناولت الدراسة أثر كفاية رأس المال تماشياً مع سياسة الرسملة الجديدة في البنوك النيجيرية للفترة الممتدة من (2003-2000) وقد استخدم النموذج الآتي لأغراض التحليل، الربح بعد الضرائب مؤشر على أداء البنوك ونسبة كفاية رأس المال، وسيولة الأصول

المتداولة، وإجمالي الأصول وقد استخرجت عينة من 20 بنكاً لفترة 4 سنوات وقد استُخرجت من سوق الأوراق المالية النيجيرية.

حيث تم تقدير نموذجي انحدار، النموذج الأول: يخص البنوك القوية، والنموذج الثاني: يخص البنوك الضعيفة وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لغايات التحليل الإحصائي. حيث توصل الباحث إلى النتائج الآتية: أنه ليس كافياً للبنوك أن تحتفظ برأس مال كافٍ، ويجب أن تكون البنوك على استعداد لتحديد وفرض أنشطة محفوفة بالمخاطر، تتناسب مع هذا القبيل، وهذا سوف يساعد على تعزيز أدائها. ويجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى مثل عامل الإدارة والبيئة التي تعمل فيها المصارف في نيجيريا. وأن المشكلة التي تواجهها المصارف ليست كفاية رأس المال أو عدمه ولكن معرفة الثغرات في عمليات القياس الداخلية وعمليات الادرة.

النتائج	الهدف	المكان	السنة	الباحث	اسم الدراسة
تكون إدارة المخاطر عن طريق تخفيض التكاليف والتحوط لضمان الأموال.	إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي.	الجزائر	2015	هيفاء غانية	إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 وبازل 3
السياسة النقدية هي من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيراً على أداء البنك.	تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات الاقتصادية المختلفة على الأداء المالي للبنك قيد الدراسة.	الجزائر	2015	رقية غزال	أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
البنوك التجارية الجزائرية لم تحظ بالمستوى المطلوب في مجال تكنولوجيا المعلومات، مقارنة بالبنوك العالمية.	هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطرة.	الجزائر	2015	سناء مسعودي	تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
أظهرت نتائج التحليل المالي عدم كفاية رأس المال بمخاطر السيولة؛ وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها المصرف.	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة وأثرها على العمل المصرفي في مصرف الرافدين.	العراق	2013	نضال أحمد	دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي، مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي.

<p>وجود أثر إيجابي عند مستوى 5% لمعيار كفاية رأس المال مع المؤشرات الآتية (نسبة الملكية، ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد على الموجودات).</p>	<p>قياس الأثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحية هذه البنوك.</p>	<p>الأردن</p>	<p>2011</p>	<p>موسى الطيب و محمد شحاتيت</p>	<p>تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية.</p>
<p>ضرورة تبني المصارف لاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء، وتقوية المراكز المالية لها، وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة.</p>	<p>العراق</p>	<p>2010</p>	<p>راشد الشمري</p>	<p>استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية.</p>
<p>العمل من خلال اطر علمية سليمة لمنح الائتمان، ووضع استراتيجيات للحد من المخاطر ودعم القدرة التنافسية للبنوك.</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في سوق عمان المالي.</p>	<p>الأردن</p>	<p>2015</p>	<p>Ali ALShatti</p>	<p>The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial bank</p>
<p>أظهرت النتائج أن العائد على الأصول لدى المصارف تأثر بشدة وسلبا بحجم البنك. وأن الكفاءة التشغيلية ترتبط سلبا مع العائد على الأصول.</p>	<p>بحثت هذه الدراسة الأداء المالي لبنك أربيل للاستثمار والتمويل في إقليم كردستان العراق، خلال الفترة الزمنية من 2009-2013.</p>	<p>كردستان</p>	<p>2014</p>	<p>Mustafa Adam</p>	<p>EVALUATING THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS USING FINANCIAL RATIOS</p>

<p>واستنتج من هذه الدراسة أنه ليس هناك تحسن إيجابي بشكل عام في الأداء المالي للبنوك في باكستان بعد عمليات الاندماج، والاستحواذ. وتشير الدراسة إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ لم تحقق أداء جيدا في باكستان.</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك في باكستان، بعد الاندماج والاستحواذ وتقييم تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ، على أداء القطاع المصرفي.</p>	<p>باكستان</p>	<p>2014</p>	<p>Abbas and others</p>	<p>Financial performance of banks in Pakistan after Merger and Acquisition</p>
<p>نتائج التحليل أن نسبة الدين، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية لها علاقة سلبية مع العائد على الأصول، في حين أن نسبة تغطية الفائدة لها علاقة إيجابية مع العائد على الأصول في صناعة الأدوية في نيجيريا.</p>	<p>الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تحديد تأثير الرفع المالي على الأداء المالي لشركات الأدوية النيجيرية.</p>	<p>نيجيريا</p>	<p>2014</p>	<p>Innocent and others</p>	<p>The Effect of Financial Leverage on Financial Performance</p>
<p>مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. في حين وجد أن نسبة السيولة لها تأثير إيجابي على العائد على حقوق المساهمين.</p>	<p>بيان أثر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة على أداء البنوك.</p>	<p>إندونيسيا</p>	<p>2013</p>	<p>Achsanin Ruziqa</p>	<p>The impact of credit and liquidity risk on bank financial performance</p>

<p>وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية غير هامة بين حجم رأس المال، وصافي رأس المال العامل، وصافي الأصول مع مخاطر السيولة في كلا النموذجين. وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والعائد على الموجودات في البنوك السالمة إيجابية وكبيرة بنسبة 10٪.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءمة المؤسسة المالية، بغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان.</p>	<p>باكستان</p>	<p>2011</p>	<p>Akhtar and Sadaqat</p>	<p>Liquidity Risk Management</p>
<p>أنه ليس كافياً للبنوك أن تحتفظ برأس مال كافٍ ويجب أن تكون البنوك على استعداد لتحديد وفرض أنشطة محفوفة بالمخاطر تتناسب مع هذا القليل وهذا سوف يساعد على تعزيز أدائها.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال تماشياً مع سياسة الرسمة الجديدة في البنوك النيجيرية.</p>	<p>نيجيريا</p>	<p>2010</p>	<p>Chinonye Okafor</p>	<p>The effect of capital adequacy on banks performance</p>

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تبحث هذه الدراسة في بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة 2008-2015. وتركز هذه الدراسة على الفترة ما بعد الأزمة المالية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها شملت أنواعاً من المخاطر، ومؤشرات الأداء المالي لم تكن موجودة في الدراسات السابقة، حيث شملت جميع البنوك التجارية في السوق الأردنية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

أولاً: منهجية الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات.

رابعاً: نموذج متغيرات الدراسة.

خامساً: متغيرات الدراسة، وطرق قياسها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

أولاً: منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي، وذلك لبيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد استخدم البرنامج الإحصائي E-views بهدف اختبار الفرضيات وتحليل نتائجها.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاً، للفترة الزمنية الواقعة بين (2008-2015).

ثالثاً: مصادر جمع البيانات:

لقد اعتمد الباحث على المصادر الأساسية الآتية في جمع البيانات وهذه المصادر هي:

أ- مصادر أولية: وتتمثل هذه المصادر بالتقارير السنوية للبنوك مدار البحث والتي حُصِلَ عليها من المواقع الإلكترونية الرسمية للبنوك، ومن الموقع الرسمي لسوق عمان المالي، حيث وقام الباحث باستخدام القوائم المالية وبعض الإفصاحات الضرورية لغيات الحصول على البيانات الضرورية للدراسة.

ب- مصادر ثانوية: وتتمثل هذه المصادر بالأبحاث، والدراسات السابقة، والكتب ذات الصلة بموضوع البحث، والنشرات الصادرة عن الهيئات المالية، وبعض الجهات الرقابية؛ وذلك للحصول على الجانب النظري.

رابعاً: نموذج متغيرات الدراسة:

لقد قام الباحث باستخدام النموذج التالي لغايات قياس إثر المخاطر المالية على الأداء المالي حيث تم استخدام أربع مؤشرات لقياس الأداء المالي وهي (EPS، ROE،ROA ، Share Turnover)

وستعتمد الدراسة على النموذج الآتي لغايات اختبار أثر المخاطر المالية " مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة " على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي .كما في دراسة (ALShati،2015)

$$Y = a + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + e$$

ويبين الجدول الآتي تفسيرات النموذج المعتمد في الدراسة

جدول (3-1) تفسيرات نموذج الدراسة

Y	الأداء المالي (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، معدل دوران السهم)
X1	مخاطر الائتمان (القروض غير العاملة / اجمالي القروض)
X2	مخاطر كفاية رأس المال (رأس المال الإجمالي (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل))
X3	مخاطر سعر الفائدة (الأصول المرجحة بالمخاطر / اجمالي الاصول)
X4	مخاطر السيولة (النقد + موجودات مالية للمتاجرة / اجمالي الودائع)
$4\beta_1 - \beta$	معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة
E	معامل الخطأ
A	الحد الثابت

خامساً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

المتغير التابع:

تقوم الدراسة على الأداء المالي كمتغير تابع حيث يعدّ الأداء المالي بأنه قدرة الشركة في استغلال الموارد المتاحة بأقل تكاليف؛ لتحقيق أكبر عائد ممكن. ويتم قياس الأداء المالي بالمؤشرات الآتية كما في دراسة (غزال، 2015) ودراسة (عطاب، 2015):

1- العائد على الأصول Return On Assets:

يقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق عائد على كل الأموال المتاحة للشركة، من المصادر المختلفة. (محمدي، وقرشي، 2016) ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:

صافي الربح + الفوائد*(1- نسبة الضريبة)

متوسط إجمالي الأصول

2- العائد على حقوق الملكية Return On Equity:

يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، حيث إن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً. (بن مراد، 2014)، ويقاس صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة

متوسط إجمالي الأسهم العادية

3- العائد على السهم الواحد Earning Per Share:

يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي، حيث يعبر عنه بقسمة صافي الدخل مطروحاً منه توزيعات الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية. (IAS 33)

صافي الدخل

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة

4- معدل دوران السهم Share Turnover:

يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس سيولة السهم في الأسواق المالية، ويقصد بالسيولة القدرة على تداول الأوراق المالية، وتحويلها إلى نقد دون تغير كبير في سعرها؛ وذلك لتجنب الخسائر المحتملة من تغير الأسعار. (نحال، 2016).

عدد الأسهم المتداول خلال الفترة

عدد الأسهم القائمة

المتغيرات المستقلة:

تم تحديد المخاطر المالية الآتية كمتغيرات مستقلة:

1- مخاطر الائتمان Credit Risk:

تعرف مخاطر الائتمان بأنها: المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العملاء وغيرهم من الأطراف المقابلة على سداد التزاماتهم تجاه الجهات المقرضة في الوقت المحدد. حيث تتعلق مخاطر الائتمان بالقروض، والسلف، والتسهيلات الائتمانية، والضمانات، والقيم السوقية للمشتقات المالية وغيرها. (Sydbank group, 2016). وتقاس مخاطر الائتمان بعدة مؤشرات، اختار الباحث نسبة القروض غير العاملة لقياسها، كما في دراسة (Alshti, 2015).

القروض غير العاملة

إجمالي القروض

2- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تنشأ مخاطر السيولة من خلال عدم قدرة البنك على مواجهة الطلب الزائد على الودائع، أو عدم قدرته على زيادة أصوله، وعدم كفاية السيولة لممارسة النشاطات التشغيلية اليومية، وفي الحالات القصوى يمكن أن تؤثر عدم كفاية السيولة على انعدام الملاءة المالية للبنك. (الطالب، 2015). حيث تم استخدام نسبة السيولة كمؤشر لقياس مخاطر السيولة كما في دراسة (Ruziqa، 2013).

النقد + موجودات مالية للمتاجرة

إجمالي الودائع

3- مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk:

هي المخاطر الناتجة عن الاختلاف بين معدل العائد المتوقع، ومعدل العائد الفعلي بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق، حيث يؤثر التغير في سعر الفائدة بالربح أو الخسارة على البنوك، ويعزى الربح أو الخسارة إلى ارتباط الفائدة بأصول البنك أو بالتزاماته. (عطاب، 2015). وتم قياس هذه الخطر كما في دراسة (بلعجوز، 2009).

الأصول المرجحة بالمخاطر

إجمالي الأصول

4- كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يعبر مصطلح كفاية رأس المال عن قدرة البنك، وكفاءته في مواجهة المخاطر المحتملة، حيث وضعت لجنة بازل الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به مقابل القروض والتسهيلات التي يمنحها البنك. وتعدّ نسبة كفاية رأس المال من المؤشرات والمقاييس الخاصة بالقوة المالية للبنوك، ووفقاً لهذا المعيار فإنه يتوجب على البنك الاحتفاظ بقاعدة رأس مالية تساوي 8% على الأقل من أصولها لمواجهة المخاطر المحتملة. (Mendoza and Rivera, 2017).

ويتم استخراج نسبة كفاية رأس المال كما حددتها معايير لجنة Basel 2:

رأس المال الإجمالي (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)

كفاية رأس المال =

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أولاً: الأسلوب الإحصائي المتبع.

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

ثالثاً: اختبارات الارتباط بين المتغيرات.

رابعاً: اختبار جذر الوحدة الواحدة.

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أولاً: الأسلوب الإحصائي المتبع:

في هذه الدراسة جُمعت البيانات حول متغيرات الدراسة للفترة من 2008 ولغاية 2015 من خلال البيانات المالية للبنوك الأردنية والبالغ عددها 13 بنكاً، حيث بلغ حجم العينة 104 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وقام الباحث بتحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي E-views. كما استخدم أسلوب (Panel Data) للتحليل الإحصائي، وإجراء اختبار (Hausman Test) لمعرفة أي النماذج أكثر ملاءمة (Fixed model or Random model) كما تم استخدام اختبار ADF Fisher لاختبار استقرار السلاسل الزمنية.

ثانياً: التحليل الوصفي الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول التالي يبين التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة:

جدول (4-1) التحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات المستقلة

	CAR	CR	IR	NPL
Mean	0.181728	0.330598	0.681927	0.075041
Median	0.16685	0.328117	0.6726	0.066909
Maximum	0.3671	0.517111	0.9626	0.259277
Minimum	0.1068	0.16769	0.3477	0.00447
Std. Dev.	0.052312	0.080234	0.114405	0.042002
Observations	104	104	104	104

(CAR: نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة) بالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن متوسط مخاطر سعر الفائدة (0.682) وتعدّ هذه النسبة مرتفعة، أي أن البنوك تمتلك 68% أصول مرجحة بالمخاطر من إجمالي أصولها، ويعود ذلك إلى أن أصول البنك تتكون بشكل رئيسي من المحافظ الاستثمارية، والمحافظ الائتمانية، والتي لها علاقة مباشرة بتغير سعر الفائدة. أما بالنسبة إلى متوسط كفاية رأس المال فقد بلغ (0.18) وتعدّ هذه النسبة جيدة، كون البنوك تخضع في فترة الدراسة لمعايير لجنة بازل 2، والتي حددت الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 8%، كما نجد أن الانحراف المعياري لنسبة كفاية رأس المال يقارب (0.052)، أي أن هناك تذبذب منخفض في هذه النسبة ويعود ذلك إلى أن معظم البنوك تحاول الالتزام بالنسبة التي

حددها البنك المركزي والتي تساوي 12%. ومتوسط نسبة السيولة بلغ (0.33) وهي مؤشر جيد. ومتوسط نسبة القروض غير العاملة (0.075) وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بمتوسط نسبة القروض غير العاملة لعدد من الدول لنفس فترة الدراسة، وترجع هذه النسبة إلى اتباع البنوك لسياسات أكثر تحوطاً في عمليات منح الائتمان، مع حرصهم على هيكلة القروض قبل تصنيفها إلى قروض غير عاملة.

الجدول التالي يبين التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة:

جدول (2-4) التحليل الوصفي الإحصائي للمتغيرات التابعة

	ROA	ROE	ST	EPS
Mean	0.013065	0.09414	0.104457	0.220634
Median	0.013864	0.092166	0.052348	0.160875
Maximum	0.025055	0.193989	1.049724	0.674483
Minimum	-0.001659	-0.014479	0.000299	-0.016066
Std. Dev.	0.004942	0.037781	0.154563	0.148186
Observations	104	104	104	104

(ROA: العائد على الأصول، ROE: العائد على الملكية، ST: معدل دوران السهم، EPS: العائد على السهم)

فيما يتعلق بمؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية، نجد أن متوسط ROE أكبر من متوسط ROA ويعود السبب في هذا الإرتفاع إلى أن طبيعة عمل البنوك تعتمد بشكل أساسي على استلام الودائع من العملاء، وإعادة إقراضها، حيث تشكل ودائع العملاء التزامات البنوك الرئيسية، التي تؤدي إلى زيادة الرافعة المالية للبنوك، وبمعنى آخر أن قيمة حقوق الملكية أقل من قيمة الأصول. نرى أن متوسط العائد على السهم (0.221)، مما يدل على ربحية جيدة لأسهم البنوك، بينما بلغ متوسط معدل دوران السهم (0.104)، وتعد هذه النسبة نوعاً ما منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم حملة الأسهم وخاصة المستثمرين الأجانب، لا يعملون على بيع هذه الأسهم، وذلك للحفاظ على نسبة ملكيتهم المرتفعة في البنوك.

ثالثاً: اختبارات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول التالي يبين تحليل الارتباط بين المتغيرات.

جدول (3-4) تحليل الارتباط بين المتغيرات

	ROA	ROE	EPS	ST	CAR	CR	IR	NPL
ROA	1.00	0.87	0.56	-0.13	0.12	-0.05	-0.08	-0.28
ROE	0.87	1.00	0.55	-0.12	-0.12	-0.06	-0.19	-0.31
EPS	0.56	0.55	1.00	-0.10	-0.25	0.26	-0.11	-0.26
ST	-0.13	-0.12	-0.10	1.00	-0.04	0.16	0.26	0.07
CAR	0.12	-0.12	-0.25	-0.04	1.00	0.18	-0.52	0.20
CR	-0.05	-0.06	0.26	0.16	0.18	1.00	-0.27	0.10
IR	-0.08	-0.19	-0.11	0.26	-0.52	-0.27	1.00	-0.01
NPL	-0.28	-0.31	-0.26	0.07	0.20	0.10	-0.01	1.00

(ROA: العائد على الأصول، ROE: العائد على الملكية، ST: معدل دوران السهم، EPS: العائد على السهم)

(CAR: نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة)

تم استخدام اختبار Correlation بين المتغيرات؛ لاختبار الارتباط ونجد من خلال الجدول أعلاه أن أكبر ارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها هو 52% وهي بين نسبة كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة حيث تعتبر هذه النسبة مقبولة عموماً.

رابعاً: اختبار جذر الوحدة الواحدة

جدول (4-4) اختبار جذر الوحدة

Variables	ADF statistic	P-Value	Test of unit root in
ROA	45.9480	0.0092	Level
ROE	44.9416	0.0119	1 st difference
EPS	57.9674	0.0003	2 st difference
ST	52.1756	0.0017	Level
NPL	39.1838	0.0468	2 st difference
CR	55.8396	0.0006	1 st difference

IR	55.8391	0.0006	1 st difference
CAR	44.3694	0.0138	1 st difference

(CAR: نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة، ROA: العائد على الأصول، ROE: العائد على الملكية، EPS: العائد على السهم، ST: معدل دوران السهم) تم استخدام اختبار ADF Fisher من أجل معرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية وقد تم الحصول على النتائج أعلاه وتم تعديل البيانات واستخدامها من أجل التحليل الإحصائي.

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد من خلال طريقة المربعات الصغرى حيث تم استخدام 4 نماذج عند مستوى ثقة 95%.

1. $ROA = a + NPL + IR + CR + CAR + e$
2. $ROE = a + NPL + IR + CR + CAR + e$
3. $EPS = a + NPL + IR + CR + CAR + e$
4. $ST = a + NPL + IR + CR + CAR + e$

الجدول (4-5) نتائج اختبار النموذج الأول $ROA = a + NPL + IR + CR + CAR + e$

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROA	
	Fixed Model	Random Model
NPL	P-value	0.1925
	T-statistic	-1.313304
	Coefficient	-0.018913
CR	P-value	0.1234
	T-statistic	-1.555910
	Coefficient	-0.006949
IR	P-value	0.0001 *
	T-statistic	4.204947
	Coefficient	0.010758
CAR	P-value	0.00000 *
	T-statistic	8.518071
	Coefficient	0.042635
R-squared		0.700250
F-statistic		12.70261
Prob(F-statistic)		0.00000 *
Hausman test Chi-Sq		1.548392
Prob (Chi-Sq)		0.8180
NO:		104
Banks		13

*, **, *** تمثل الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

(CAR: نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة، ROA: العائد على الأصول)

باستخدام اختبار Hausman يظهر أن Random Model أنسب لتفسير النموذج.

حيث يتضح أن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P-value $0.084 < 0.10$) مع العائد على الأصول، لأنه وفي حال ارتفاع هذه النسبة فإنه وحسب تعليمات البنك المركزي يجب على البنك تعليق احتساب الفوائد، وعدم تضمينها كإيرادات، مع احتجاز نسبة من الأرباح كمخصصات لمواجهة هذه المخاطر. مما يؤدي إلى أن نسبة القروض غير العاملة، تؤثر على الأرباح بشكل سلبي في حال ارتفاعها. وأن مخاطر كفية رأس المال ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية عند (P-value $0.0095 < 0.01$) مع العائد على الأصول، حيث تعد نسبة الارتباط ضعيفة، وذلك لأن نسبة كفاية رأس المال وضعت لمواجهة الخسائر المحتملة، وليس الأرباح. أي أنه في حال الربح لن يؤثر ذلك على هذه النسبة بشكل كبير.

الجدول (4-6) نتائج اختبار النموذج الثاني $ROE = a + NPL + IR + CR + CAR + e$

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع ROE	
		Fixed Model	Random Model
NPL	P-value	0.1342	0.0829 ***
	T-statistic	-1.511771	-1752039
	Coefficient	-0.139188	-0.177296
CR	P-value	0.5091	0.6903
	T-statistic	-0.662996	-0.399598
	Coefficient	-0.021910	-0.011951
IR	P-value	0.0003 *	0.0071 *
	T-statistic	-3.745950	-2.749298
	Coefficient	-0.055346	-0.078442
CAR	P-value	0.0006 *	0.0321 **
	T-statistic	-3.585512	-2.173453
	Coefficient	-0.111228	-0.157324
R-squared		0.763705	0.0.123913
F-statistic		17.57401	3.500618
Prob(F-statistic)		0.00000 *	0.010219 **
Hausman test Chi-Sq		0.814957	
Prob (Chi-Sq)		0.9364	
NO:		104	
Banks		13	

*, **, *** تمثل الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

(CAR): نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة، ROE: العائد على الملكية)

باستخدام اختبار Hausman يظهر أن Random Model أنسب لتفسير النموذج.

حيث يتضح أن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0829 < 0.10$) مع العائد على الملكية، وذلك لأن ارتفاع هذه النسبة يزيد من المخصصات، التي بدورها تقلل الأرباح الخاصة بحملة الأسهم، والملاك. وهذا ما يؤكد النتائج التي حصل عليها الباحث في النموذج السابق. وأن مخاطر كفية رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0321 < 0.05$) مع العائد على الملكية، لأن احتجاز مخصصات لمواجهة المخاطر كما حددتها لجنة بازل، يؤدي إلى فقدان فرصة استثمار هذه الأموال، وبالتالي تقليل الربح الخاص بالبنوك. وترتبط مخاطر سعر الفائدة بعلاقة عكسية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0071 < 0.01$) مع العائد على الملكية، وذلك لأن الفائدة هي مصدر الإيرادات الرئيسية للبنوك ولكنها ذات تأثير ضعيف، كون معظم البنوك تعمل على تثبيت سعر الفائدة على العملاء كنوع من التحوط.

الجدول (4-7) نتائج اختبار النموذج الثالث $EPS = a + NPL + IR + CR + CAR + e$

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع EPS	
		Fixed Model	Random Model
NPL	P-value	0.1661	0.2412
	T-statistic	-1.396557	-1.178947
	Coefficient	-0.181624	-0.271987
CR	P-value	0.1999	0.1800
	T-statistic	-1.291675	-1.350290
	Coefficient	-0.071358	-0.066144
IR	P-value	0.0000 *	0.1039
	T-statistic	-5.739820	-1.641352
	Coefficient	-0.099792	-0.126539
CAR	P-value	0.0874 ***	0.0547 ***
	T-statistic	-1.728725	-1.944223
	Coefficient	-0.115339	-0.359128
R-squared		0.905095	0.052995
F-statistic		51.85646	1.385027
Prob(F-statistic)		0.00000 *	0.244644
Hausman test Chi-Sq		14.070011	
Prob (Chi-Sq)		0.0071	
NO:		104	
Banks		13	

*, **, *** تمثل الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و5% و10% على التوالي.

(CAR: نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة، EPS: العائد على السهم)

باستخدام اختبار Hausman يظهر أن Fixed Model أنسب لتفسير النموذج.

حيث يتضح أن مخاطر سعر الفائدة ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0000 < 0.01$) مع العائد على السهم، وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى قلة الطلب على القروض وبالتالي عدم حصول البنك على جزء كبير من أرباحه المتأثية من إيرادات الفوائد على القروض

مما يؤثر على الأرباح بتقليلها. وأن مخاطر كفية رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P- $0.10 < \text{value } 0.0874$) مع العائد على السهم، وذلك بسبب وجود المخصصات، التي تعمل على تقليل الربح الموزع على حملة الأسهم.

الجدول (4-8) نتائج اختبار النموذج الرابع $ST = a + NPL + IR + CR + CAR + e$

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع Share Turnover	
		Fixed Model	Random Model
NPL	P-value	0.9936	0.8058
	T-statistic	-0.008027	0.246514
	Coefficient	-0.001872	0.150647
CR	P-value	0.0000 *	0.0000 *
	T-statistic	5.944485	4.799227
	Coefficient	0.358991	0.445382
IR	P-value	0.0004 *	0.0270 **
	T-statistic	3.696153	2.244286
	Coefficient	0.229722	0.471343
CAR	P-value	0.4693	0.4556
	T-statistic	-0.726726	0.749005
	Coefficient	-0.154368	0.295970
R-squared		0.488241	0.107719
F-statistic		5.187617	2.987901
Prob(F-statistic)		0.000000 *	0.022458 **
Hausman test Chi-Sq		1.252888	
Prob (Chi-Sq)		0.8693	
NO:		104	
Banks		13	

*, **, *** تمثل الدلالة الإحصائية عند مستويات 1% و5% و10% على التوالي.

(CAR): نسبة كفاية رأس المال، CR: نسبة السيولة، IR: مخاطر سعر الفائدة، NPL: نسبة القروض غير العاملة، ST: معدل دوران السهم)

باستخدام اختبار Hausman يظهر أن Random Model أنسب لتفسير النموذج.

حيث يتضح أن مخاطر السيولة ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0000 < 0.01$) مع معدل دوران السهم، لأنه ومن وجهة نظر المستثمر فإن وجود سيولة مرتفعة لدى البنوك، مع تحقيقها لأرباح منتظمة، يعكس الأثر الإيجابي عن الأداء المالي لها، مما يدفعها إلى شراء أسهم هذه البنوك وتملكها. وأن مخاطر سعر الفائدة ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية عند ($P\text{-value } 0.0270 < 0.05$) مع معدل دوران السهم، لأن تحمل المستثمر لمستوى مرتفع من المخاطر، يؤدي إلى

توقعه عائد أعلى مقابل هذه المخاطر، أي أن السهم الذي لديه مخاطر مرتفعة يكون لديه عائد مرتفع، مما يدفع المستثمرين بطلب شراء هذا السهم.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: -النتائج

ثانياً: -التوصيات

أولاً: -النتائج

تشير هذه الدراسة الى أن نسبة القروض غير العاملة تستخدم لتقدير فعالية وملاءمة إدارة الائتمان بالبنوك وأن كفاية رأس المال تعتبر الدليل الجيد على الأداء المالي للبنك، وهي بمثابة الحاجز ضد فقدان أموال المودعين. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض غير العاملة من جهة والعائد على الأصول، والعائد على الملكية من جهة أخرى وتطابقة نتائج هذه الدراسة مع (Li and Zou,2014) الذي وجد أن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية مع العائد على الملكية وأن البنوك ذات جودة الأصول الالية أكثر ربحية من غيرها من البنوك. كما ظهرت نتائج مشابهة في دراسات (Ogboi,2013). أما (Gizaw, and others, 2015) فقد وجد أنه يوجد علاقة سلبية بين القروض غير العاملة من جهة والعائد على الأصول والعائد على الملكية من جهة أخرى ولكنه وجد أيضاً عدم وجود علاقة بين مخاطر كفاية رأس المال والعائد على الأصول مما يعارض نتائج هذه الدراسة التي أظهرت بوجود علاقة إيجابية بين مخاطر كفاية رأس المال والعائد على الأصول، ووجود علاقة سلبية بين مخاطر رأس المال والعائد على الملكية. وتعارضت هذه الدراسة (Alshati,2015) الذي وجد أن هناك أثر إيجابي بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول والعائد على الملكية حيث أن الأثر في هذه الدراسة كان سلبياً وليس إيجابياً، كما وجد الشطي أيضاً بعدم وجود علاقة بين مخاطر كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية.

أما فيما يخص العائد على السهم فقد تبين للباحث بأنه يرتبط بعلاقة سلبية مع مخاطر سعر الفائدة ومخاطر كفاية رأس المال ولا توجد علاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مع العائد على السهم. وهذه العلاقة منطقية نوعاً ما حيث أن زيادة مخاطر الفائدة تؤدي الى تكوين مخصصات لمواجهة هذا الخطر وهذه المخصصات تؤخذ من أرباح البنك الأمر الذي يؤدي إلى تقليل العائد على السهم.

وأن أي تغير في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة يؤثر بشكل إيجابي على معدل دوران السهم، حيث أن الزيادة في نسبة السيولة من الممكن تؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم البنك لما تظهره من مؤشر على قوة الأداء المالي للبنك.

ولم يجد الباحث أي دراسات سابقة اختصت بدراسة أثر المخاطر المالية على العائد على السهم أو على معدل دوران السهم.

ثانياً: -التوصيات

- مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان هي أكثر المخاطر تأثيراً على الأداء المالي للبنوك وعلى البنوك الاردنية ان تقوم بوضع ضوابط وسياسات تحوطيه تجاه هذه المخاطر بما يضمن عدم تأثيرها على الأداء المالي للبنك وفيما يلي اهم السياسات المقترحة لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر الفائدة.
- دراسة عناصر منح الائتمان (شروط الائتمان، حدود الائتمان، التحليل الائتماني، طريقة السداد، التأمين على الائتمان، تحصيل الديون، الرقابة على المخاطر)
- الاستفسار عن سمعة العميل.
- التدريب الجيد لموظفي الائتمان.
- ضرورة إجراء دراسة وتحليل لحساسية الأصول والخصوم لسعر الفائدة ومعرفة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة.
- استخدام العقود الآجلة والمستقبلية في التحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة.
- أهمية وجود سعر فائدة مرجعي في السوق الأردنية.
- كما أن مخاطر السيولة هي المخاطر الأقل تأثيراً على الأداء المالي والمتغيرات التابعة (EPS، ROE،ROA) للبنوك الاردنية حيث يتوفر لهذه البنوك حجم سيوله كافي قادر على تغطية احتياجاتها الاستثمارية ويعود ذلك لسياسة البنك المركزي الاردني في الرقابة على الاحتياطات النقدية للبنوك لديه وإلى تطبيق متطلبات لجنة بازل بالإضافة إلى ان البنك المركزي البنوك الاردنية يطلب البنوك الاردنية بالأحتفاظ بنسبة جيدة من ودائع العملاء على شكل احتياطات لديه وبالتالي فإن البنوك الاردنية لا تتعرض لهذا الخطر بشكل كبير.
- ضرورة ادراج الرقابة الآلية والالكترونية كآلية للحد من المخاطر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد، نضال (2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
2. السيسي، صلاح الدين (2013)، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار المسيرة للنشر، عمان.
3. الشمري، راشد (2010)، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، رسالة دكتوراه، جامعة حلب.
4. الطالب، غسان (2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
5. الطيب، موسى وشحاتيت، محمد (2011)، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2.
6. بامخرمه، خديجة (2016)، بطاقة الأداء المتوازن.... أداة فعالة لقياس الأداء، مجلة مرامي، عدد نوفمبر. http://marami.net/article_details.php?id=333839
7. بروم، كارلا (2009) إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مايو/أيار.
8. بن مراد، زينب (2014)، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، بالجزائر.
9. بوزايدة، عائشة (2015)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
10. تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل 3 رقم (67 / 2016) الصادر عن البنك المركزي الأردني.
11. خمقاني، ياسمين (2014)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
12. زيتوني، عبد القادر (2012)، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم الأداء المالي.
13. سبتي، اسماعيل ومحب، فائزة (2014)، فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات

- بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر الوادي 8/7 ديسمبر 2014، ص9.
14. عتاب، مسعود (2015)، أثر مخاطر سعر الفائدة على أداء محفظة الأوراق المالية، دراسة حالة، بورصة نيويورك للأوراق المالية للفترة من (2010-2014)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
15. عوض، فاطمة (2007)، تأثير الربط والتكامل بين مقاييس الأداء المتوازن ونظام التكاليف على اساس الأنشطة في تطوير أداء المصارف الفلسطينية، الجامعة الإسلامية.
16. عولمي، عفاف (2016)، دور البنوك التجارية في تمويل القطاعات المقاولاتية، دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضيرة، الجزائر.
17. عياش، زبير (2013)، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 30، ص447، جامعة محمد خضيرة بسكرة.
18. غانية، هيفاء (2015)، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 وبازل 3، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
19. غزال، رقية (2015)، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
20. فرج، شعبان (2014)، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دروس موجهة لطلبة الماجستير.
21. قريشي، محمد (2004)، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة.
22. محمد، مصيطفى بن بو زيان (2015)، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، ص347، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
23. محمدي، نورة وقريشي، محمد الصغير (2016)، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
24. مسعودي، سناء (2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA، CPA للفترة (2009-2012)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
25. موسى، شقيري ونور، محمود وحداد، وسيم وذيب، سوزان (2012)، إدارة المخاطر، دار المسيرة، ط 1، الأردن.

26. نحال، محمد (2016)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
27. هبال، عادل (2012)، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
28. هزابرة، أحلام (2016)، دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية BDL، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
29. يامين، حياة (2015)، أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abbas, Hunjra, Ljaz, Zahid (2014), **financial performance of banks in Pakistan after Merger and Acquisition**, Journal of Global Entrepreneurship Research.
2. Adam, M (2014), **evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratio a case Study of Erbil Bank for Investment and Finance**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.2, pp. 156-170.
3. Akizwr, M, and Sadaqat, K (2011), **Liquidity Risk Management: A comparative study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan**, Interdisciplinary Journal of Research in Business Vol. 1, Issue. 1, January 2011(pp.35-44).
4. Alshatti, (2015), **The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks**, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1.

5. Balthazar, L (2014), **From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation.**
6. Bank for International Settlement, **History of the Basel Committee**, Retrieved May 20, 2017, from <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>.
7. Bank for International Settlement, **History of the Basel Committee**, Retrieved May 20, 2017, from <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>.
8. Basel committee, (2009), **Enhancements to the Basel II framework**, Bank for International Settlements, Press & Communications, CH-4002 Basel, Switzerland
9. Basel committee, (2011), **A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, Press & Communications, CH-4002 Basel, Switzerland.
10. Basel committee, (2011), **The Net Stable Funding Ratio**, Bank for International Settlements, Press & Communications, CH-4002 Basel, Switzerland.
11. Basel committee, (2012), **Core Principles for Effective Banking Supervision**, Bank for International Settlements, Press & Communications, CH-4002 Basel, Switzerland.
12. Basel, (2004), **Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk**, Basel Committee on Banking Supervision.
13. Bessis, J (2015), **Risk Management in Banking**, (1st ed.), Wiley.
14. Carey and Stulz, (2007), **Pillar 1 versus Pillar 2 under Risk Management**, University of Chicago Press, Volume ISBN: 0-226-09285-2.
15. Chinedu, Charles, Kenneth (2014), **The Effect of Financial Leverage on Financial Performance, Evidence of Quoted Pharmaceutical Companies in Nigeria**, Journal of Economics and Finance, Volume 5, Issue 3.
16. Damodaran, (2015), **Country Risk: Determinants, Measures and Implications**, Stern School of Business.
17. Dang, U (2011), **THE CAMEL RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY.**
18. Danila, Oana, (2012), **Impact and Limitations Deriving from Basel II within the Context of the Current Financial Crisis**, Bucharest Academy of Economic Studies, Theoretical and Applied Economics, Volume XIX (2012), No. 6(571), pp. 121-134.
19. Donald, R, Deventer, V, Imai, K, and Mesler, M (2013), **Advanced Financial Risk Management**, (2st ed.), Wiley.

20. Ejoh, Ndifon, (2014), **The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.12, p7.
21. Gizaw, M, Kebede, M, Selvaraj, S, (2015), **The impact of credit risk on profitability performance of commercial bank in Ethiopia**, African Journal of Business Management, Vol.9, pp59-66.
22. Goodhart, Charles, (2011), **The Basel Committee on Banking Supervision A History of the Early Years, 1974–1997**, Cambridge University Press.
23. Hasan, Maher, (2002), **The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the Future of The Banking Industry with Special Emphasis on Credit Information**, Credit Alliance/ Information Alliance Regional Meeting in Amman 3-4 April 2002.
24. Iverson, (2013), **Strategic Risk Management**, Wiley.
25. Javed, Z, Rao, H, Akram, B, Nazir, M, (2015), **Effect of Financial Leverage on Performance of the Firms: Empirical Evidence from Pakistan**, SPOUDAI Journal of Economics and Business, Vol.65 (2015), Issue 1-2, pp. 87-95.
26. Kapusuzoglu and Karan, (2013), **The Effect of the Exchange Rate Risk on the Stock Prices of the Energy Companies**, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 5, No. 2, pp. 106-116.
27. Li, F, Zou, Yijun, (2014), **The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks**, Umeå School of Business and Economics.
28. Malgwi, and Dahiru (2014), **Balanced Scorecard financial measurement of organization performance**, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 4, Issue 6.
29. Mendoza and Rivera (2017) **the effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of Rural Bank in Philippines**, Scientific Annals of Economics and Business.
30. Ogboi, Charles, (2013), **Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria**, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, Volume:2 No.3 September 2013.

31. Okafor, C (2010), **THE EFFECT OF CAPITAL ADEQUACY ON BANKS PERFORMANCE.**
32. Pagach, and warr, (2010), **The Effects of Enterprise Risk Management on Firm Performance**, North Carolina State University.
33. Rubayah, Y (2012) **camels rating approach the insurance operator financial strength**, journal economy Malaysia.
34. Ruziqa, A (2013), **the impact of credit and liquidity risk on bank financial performance: the case of Indonesian Conventional Bank with total asset above 10 trillion Rupiah**, Int. J. Economic Policy in Emerging Economies, Vol. 6, No. 2.
35. Saigeetha, S, Surulivel, s, (2017), **A STUDY ON FINANCIAL PERFORMANCE USING RATIO ANALYSIS OF BHEL, TRICHY**, International Journal of Innovative Research in Management Studies, Volume 2, Issue 3, April 2017. pp.31-39.
36. Sydbank group (2016), **Credit risk.**
37. Tabari, Ahmadi and Emami, (2013), **The Effect of Liquidity Risk on the Performance of Commercial Banks**, International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol, 4 (6): 1624-1631
38. Walter, Stefan, (2011), **Basel III: Stronger Banks and a More Resilient Financial System**, Conference on Basel III, Financial Stability Institute, Basel 6 April 2011.
39. Whaley's (2016), **legal risk**

Abstract

The Effect of Financial Risks on the Financial Performance for Commercial Banks

**(An Empirical Study on Commercial Banks listed in Amman Stock
Exchange)**

Prepared By:

Thaer Fathi Mohammad Wahdan

Supervised By:

Ismail Younes Yamin

The objective of this study was to demonstrate the effect of financial risks on the financial performance of the commercial banks listed in the Amman Stock Exchange for the period 2008-2015. The Eviews program was used for statistical analysis. The Panel data method used to test the hypotheses of the study. To achieve the objectives of this study, the following risks were selected (credit risk, interest rate risk, liquidity risk, capital adequacy risk) and the following indicators used to express the financial performance (Share Turnover, ROE, ROA, and EPS). The data was collection by looking at the annual financial reports of the commercial banks under study. The sample included all the commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. The results of the study have shown that credit risk and capital adequacy risk have a significant effect on financial performance, and liquidity risk and interest rate risk do not significantly affect the financial performance of

commercial banks. As they are subject to the rules and regulations of the Basel Committee binding by the Central Bank, which is the regulator of the liquidity ratios and capital adequacy of those banks. The researcher believes that the use of specific strategies and special controls by banks help to reduce risks. Proposed strategies include:

- Good staff training.
- Optimal utilization of bank assets.
- Studying the elements of granting credit.
- The need for reference rate in the Jordanian market.

الملاحق

الملحق رقم (1) تحليل الارتباط

Correlation								
t-Statistic								
Probability	CAR	EPS	IR	NPL	ROA	ROE	ST	CR
CAR	1.000000							

EPS	-0.253634	1.000000						
	-2.648174	-----						
	0.0094	-----						
IR	-0.520330	-0.112771	1.000000					
	-6.153732	-1.146246	-----					
	0.0000	0.2544	-----					
NPL	0.202393	-0.263153	-0.009405	1.000000				
	2.087267	-2.754809	-0.094989	-----				
	0.0394	0.0070	0.9245	-----				
ROA	0.117148	0.558873	-0.075556	-0.284073	1.000000			
	1.191342	6.806529	-0.765269	-2.992270	-----			
	0.2363	0.0000	0.4459	0.0035	-----			
ROE	-0.122941	0.551567	-0.192407	-0.308172	0.873554	1.000000		
	-1.251131	6.678274	-1.980214	-3.271614	18.12606	-----		
	0.2137	0.0000	0.0504	0.0015	0.0000	-----		
ST	-0.036818	-0.095011	0.263647	0.073564	-0.130781	-0.121887	1.000000	
	-0.372097	-0.963929	2.760374	0.744981	-1.332263	-1.240244	-----	
	0.7106	0.3374	0.0068	0.4580	0.1857	0.2177	-----	
CR	0.182685	0.255984	-0.267880	0.098105	-0.046667	-0.064346	0.157722	1.000000
	1.876613	2.674420	-2.808088	0.995619	-0.471828	-0.651216	1.613105	-----
	0.0634	0.0087	0.0060	0.3218	0.6381	0.5164	0.1098	-----

الملحق رقم (2)

اختبارات تحليل جذر الوحدة

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: ROA				
Date: 10/04/17 Time: 20:47				
Sample: 2008 2015				
Total (balanced) observations: 91				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		45.9480	0.0092	
ADF - Choi Z-stat		-1.90434	0.0284	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results ROA				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0243	0	0	7
2	0.4745	0	0	7
3	0.7943	0	0	7
4	0.0607	0	0	7
5	0.0584	0	0	7
6	0.9516	0	0	7
7	0.0089	0	0	7
8	0.5547	0	0	7
9	0.8427	0	0	7
10	0.0724	0	0	7
11	0.0378	0	0	7
12	0.6198	0	0	7
13	0.4855	0	0	7

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(ROE)				
Date: 10/04/17 Time: 20:49				
Sample: 2008 2015				
Total (balanced) observations: 78				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		44.9416	0.0119	
ADF - Choi Z-stat		-2.32764	0.0100	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(ROE)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.1226	0	0	6
2	0.5646	0	0	6
3	0.0599	0	0	6
4	0.0469	0	0	6
5	0.0077	0	0	6
6	0.1839	0	0	6
7	0.1384	0	0	6
8	0.8872	0	0	6
9	0.4438	0	0	6
10	0.0747	0	0	6
11	0.7724	0	0	6
12	0.6379	0	0	6
13	0.3163	0	0	6

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(EPS,2)				
Date: 10/04/17 Time: 20:50				
Sample: 2008 2015				
Total (balanced) observations: 65				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic		Prob.**
ADF - Fisher Chi-square		57.9674		0.0003
ADF - Choi Z-stat		-3.77002		0.0001
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(EPS,2)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.3709	0	0	5
2	0.0015	0	0	5
3	0.0514	0	0	5
4	0.1106	0	0	5
5	0.0071	0	0	5
6	0.2685	0	0	5
7	0.2045	0	0	5
8	0.3377	0	0	5
9	0.3214	0	0	5
10	0.0777	0	0	5
11	0.1256	0	0	5
12	0.6710	0	0	5
13	0.2954	0	0	5

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: ST				
Date: 10/04/17 Time: 20:50				
Sample: 2008 2015				
Total (balanced) observations: 91				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic		Prob.**
ADF - Fisher Chi-square		52.1756		0.0017
ADF - Choi Z-stat		-3.05683		0.0011
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results ST				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0005	0	0	7
2	0.2637	0	0	7
3	0.2713	0	0	7
4	0.6840	0	0	7
5	0.1102	0	0	7
6	0.1457	0	0	7
7	0.0125	0	0	7
8	0.2655	0	0	7
9	0.3737	0	0	7
10	0.1093	0	0	7
11	0.6399	0	0	7
12	0.2554	0	0	7
13	0.5055	0	0	7

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(NPL,2)				
Date: 10/04/17 Time: 20:51				
Sample: 2008 2015				
Total (balanced) observations: 65				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		39.1838	0.0468	
ADF - Choi Z-stat		-1.72441	0.0423	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(NPL,2)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.8411	0	0	5
2	0.1293	0	0	5
3	0.1405	0	0	5
4	0.0342	0	0	5
5	0.6395	0	0	5
6	0.8694	0	0	5
7	0.4828	0	0	5
8	0.0056	0	0	5
9	0.3394	0	0	5
10	0.2575	0	0	5
11	0.3381	0	0	5
12	0.2609	0	0	5
13	0.5154	0	0	5

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(CR)				
Date: 10/04/17 Time: 20:52				
Sample: 2008 2015				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Total (balanced) observations: 78				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		55.8396	0.0006	
ADF - Choi Z-stat		-2.81973	0.0024	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(CR)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.4133	0	0	6
2	0.9298	0	0	6
3	0.4109	0	0	6
4	0.0793	0	0	6
5	0.4535	0	0	6
6	0.5018	0	0	6
7	0.3229	0	0	6
8	0.0002	0	0	6
9	0.2047	0	0	6
10	0.0132	0	0	6
11	0.4811	0	0	6
12	0.0084	0	0	6
13	0.4420	0	0	6

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(IR)				
Date: 10/04/17 Time: 20:52				
Sample: 2008 2015				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Total (balanced) observations: 78				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		55.8391	0.0006	
ADF - Choi Z-stat		-3.23303	0.0006	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(IR)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.6222	0	0	6
2	0.0001	0	0	6
3	0.4862	0	0	6
4	0.0638	0	0	6
5	0.2151	0	0	6
6	0.7115	0	0	6
7	0.1294	0	0	6
8	0.3603	0	0	6
9	0.0324	0	0	6
10	0.0575	0	0	6
11	0.1594	0	0	6
12	0.2416	0	0	6
13	0.5207	0	0	6

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				
Series: D(CAR)				
Date: 10/04/17 Time: 20:53				
Sample: 2008 2015				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Total (balanced) observations: 78				
Cross-sections included: 13				
Method		Statistic	Prob.**	
ADF - Fisher Chi-square		44.3694	0.0138	
ADF - Choi Z-stat		-2.73046	0.0032	
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi				
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				
Intermediate ADF test results D(CAR)				
Cross				
section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.6207	0	0	6
2	0.0580	0	0	6
3	0.1602	0	0	6
4	0.5623	0	0	6
5	0.7825	0	0	6
6	0.1304	0	0	6
7	0.3573	0	0	6
8	0.2068	0	0	6
9	0.0372	0	0	6
10	0.0843	0	0	6
11	0.2405	0	0	6
12	0.2203	0	0	6
13	0.0572	0	0	6

(3) الملحق رقم

التحليل الاحصائي للنموذج الأول

Dependent Variable: ROA
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 10/03/17 Time: 11:49
 Sample: 2008 2015
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 104
 Swamy and Arora estimator of component variances
 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007445	0.003272	2.275386	0.0250
NPL	-0.025935	0.014887	-1.742127	0.0846
CR	-0.004271	0.004096	-1.042806	0.2996
IR	0.006197	0.004414	1.404023	0.1634
CAR	0.026150	0.009891	2.643783	0.0095

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random	0.003894	0.5603	
Idiosyncratic random	0.003450	0.4397	

Weighted Statistics	
R-squared	0.083218
Adjusted R-squared	0.046176
S.E. of regression	0.003407
F-statistic	2.246597
Prob(F-statistic)	0.069404
Mean dependent var	0.003905
S.D. dependent var	0.003488
Sum squared resid	0.001149
Durbin-Watson stat	1.384413

Unweighted Statistics	
R-squared	0.088395
Sum squared resid	0.002293
Mean dependent var	0.013065
Durbin-Watson stat	0.818672

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 10/03/17 Time: 11:50
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001698	0.002021	0.839958	0.4032
NPL	-0.018913	0.014401	-1.313304	0.1925
CR	-0.006949	0.004467	-1.555910	0.1234
IR	0.010758	0.002558	4.204947	0.0001
CAR	0.042635	0.005005	8.518071	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.700250	Mean dependent var	0.021902
Adjusted R-squared	0.645123	S.D. dependent var	0.013058
S.E. of regression	0.003392	Sum squared resid	0.001001
F-statistic	12.70261	Durbin-Watson stat	1.955737
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.582662	Mean dependent var	0.013065
Sum squared resid	0.001050	Durbin-Watson stat	1.525979

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.548392	4	0.8180

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
NPL	-0.024196	-0.025935	0.000016	0.6623
CR	-0.004718	-0.004271	0.000002	0.7606
IR	0.007425	0.006197	0.000005	0.5678
CAR	0.029302	0.026150	0.000063	0.6924

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: ROA

Method: Panel Least Squares

Date: 10/03/17 Time: 11:51

Sample: 2008 2015

Periods included: 8

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 104

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006052	0.005462	1.107984	0.2709
NPL	-0.024196	0.011785	-2.053062	0.0431
CR	-0.004718	0.005582	-0.845234	0.4003
IR	0.007425	0.005752	1.290998	0.2001
CAR	0.029302	0.015971	1.834738	0.0700

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.588465	Mean dependent var	0.013065
Adjusted R-squared	0.512780	S.D. dependent var	0.004942
S.E. of regression	0.003450	Akaike info criterion	-8.352609
Sum squared resid	0.001035	Schwarz criterion	-7.920353
Log likelihood	451.3357	Hannan-Quinn criter.	-8.177489
F-statistic	7.775218	Durbin-Watson stat	1.546944
Prob(F-statistic)	0.000000		

(4) الملحق رقم

التحليل الاحصائي للنموذج الثاني

Dependent Variable: ROE
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 10/03/17 Time: 11:47
 Sample: 2008 2015
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 104
 Swamy and Arora estimator of component variances
 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.193478	0.019787	9.778172	0.0000
NPL	-0.177296	0.101194	-1.752039	0.0829
CR	-0.011951	0.029907	-0.399598	0.6903
IR	-0.078442	0.028532	-2.749298	0.0071
CAR	-0.157324	0.072385	-2.173453	0.0321

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.030536	0.6086
Idiosyncratic random	0.024490	0.3914

Weighted Statistics			
R-squared	0.123913	Mean dependent var	0.025681
Adjusted R-squared	0.088516	S.D. dependent var	0.025236
S.E. of regression	0.024093	Sum squared resid	0.057466
F-statistic	3.500618	Durbin-Watson stat	1.350830
Prob(F-statistic)	0.010219		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.163924	Mean dependent var	0.094140
Sum squared resid	0.122925	Durbin-Watson stat	0.766102

Dependent Variable: ROE
 Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
 Date: 10/03/17 Time: 11:48
 Sample: 2008 2015
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 104
 Linear estimation after one-step weighting matrix
 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.169784	0.008004	21.21212	0.0000
NPL	-0.139188	0.092069	-1.511771	0.1342
CR	-0.021910	0.033047	-0.662996	0.5091
IR	-0.055346	0.014775	-3.745950	0.0003
CAR	-0.111228	0.031022	-3.585512	0.0006

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.763705	Mean dependent var	0.149622
Adjusted R-squared	0.720249	S.D. dependent var	0.098725
S.E. of regression	0.024270	Sum squared resid	0.051245
F-statistic	17.57401	Durbin-Watson stat	1.855257
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.642415	Mean dependent var	0.094140
Sum squared resid	0.052574	Durbin-Watson stat	1.470241

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.814957	4	0.9364

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
NPL	-0.172349	-0.177296	0.000690	0.8506
CR	-0.008257	-0.011951	0.000093	0.7013
IR	-0.072903	-0.078442	0.000200	0.6950
CAR	-0.158819	-0.157324	0.002796	0.9774

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 10/03/17 Time: 11:48
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.188380	0.038777	4.858002	0.0000
NPL	-0.172349	0.083664	-2.060002	0.0424
CR	-0.008257	0.039628	-0.208359	0.8354
IR	-0.072903	0.040831	-1.785464	0.0777
CAR	-0.158819	0.113380	-1.400771	0.1648

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.645102	Mean dependent var	0.094140
Adjusted R-squared	0.579833	S.D. dependent var	0.037781
S.E. of regression	0.024490	Akaike info criterion	-4.432660
Sum squared resid	0.052179	Schwarz criterion	-4.000403
Log likelihood	247.4983	Hannan-Quinn criter.	-4.257540
F-statistic	9.883784	Durbin-Watson stat	1.481470
Prob(F-statistic)	0.000000		

(5) الملحق رقم

التحليل الإحصائي للنموذج الثالث

Dependent Variable: EPS
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/03/17 Time: 11:52
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104
Swamy and Arora estimator of component variances
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.414465	0.075688	5.475959	0.0000
NPL	-0.271987	0.230704	-1.178947	0.2412
CR	-0.066144	0.048985	-1.350290	0.1800
IR	-0.126539	0.077094	-1.641352	0.1039
CAR	-0.359128	0.184716	-1.944223	0.0547

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random	0.097873	0.7053	
Idiosyncratic random	0.063263	0.2947	

Weighted Statistics	
R-squared	0.052995
Adjusted R-squared	0.014732
S.E. of regression	0.066402
F-statistic	1.385027
Prob(F-statistic)	0.244644
Mean dependent var	0.049154
S.D. dependent var	0.066897
Sum squared resid	0.436518
Durbin-Watson stat	1.375365

Unweighted Statistics	
R-squared	0.084489
Sum squared resid	2.070690
Mean dependent var	0.220634
Durbin-Watson stat	0.410709

Dependent Variable: EPS
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 10/03/17 Time: 11:52
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.346865	0.011048	31.39693	0.0000
NPL	-0.181624	0.130051	-1.396557	0.1661
CR	-0.071358	0.055245	-1.291675	0.1999
IR	-0.099792	0.017386	-5.739820	0.0000
CAR	-0.115339	0.066719	-1.728725	0.0874

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.905095	Mean dependent var	0.347226
Adjusted R-squared	0.887641	S.D. dependent var	0.221517
S.E. of regression	0.061830	Sum squared resid	0.332594
F-statistic	51.85646	Durbin-Watson stat	1.852164
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.845234	Mean dependent var	0.220634
Sum squared resid	0.350048	Durbin-Watson stat	1.809202

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	14.070011	4	0.0071

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
NPL	-0.222819	-0.271987	0.003269	0.3898
CR	-0.129424	-0.066144	0.000432	0.0023
IR	-0.100798	-0.126539	0.000934	0.3996
CAR	-0.157158	-0.359128	0.013551	0.0827

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: EPS
Method: Panel Least Squares
Date: 10/03/17 Time: 11:53
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.377438	0.100169	3.768002	0.0003
NPL	-0.222819	0.216122	-1.030984	0.3054
CR	-0.129424	0.102368	-1.264308	0.2095
IR	-0.100798	0.105476	-0.955647	0.3419
CAR	-0.157158	0.292883	-0.536588	0.5929

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.846056	Mean dependent var	0.220634
Adjusted R-squared	0.817744	S.D. dependent var	0.148186
S.E. of regression	0.063263	Akaike info criterion	-2.534599
Sum squared resid	0.348190	Schwarz criterion	-2.102343
Log likelihood	148.7991	Hannan-Quinn criter.	-2.359479
F-statistic	29.88367	Durbin-Watson stat	1.839441
Prob(F-statistic)	0.000000		

(6) الملحق رقم

التحليل الاحصائي للنموذج الرابع

Dependent Variable: ST
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 10/03/17 Time: 11:53
 Sample: 2008 2015
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 104
 Swamy and Arora estimator of component variances
 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.429297	0.230943	-1.858885	0.0660
NPL	0.150647	0.611108	0.246514	0.8058
CR	0.445382	0.092803	4.799227	0.0000
IR	0.471343	0.210019	2.244286	0.0270
CAR	0.295970	0.395150	0.749005	0.4556

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.045853	0.0928
Idiosyncratic random	0.143399	0.9072

Weighted Statistics			
R-squared	0.107719	Mean dependent var	0.077472
Adjusted R-squared	0.071667	S.D. dependent var	0.146752
S.E. of regression	0.141396	Sum squared resid	1.979286
F-statistic	2.987901	Durbin-Watson stat	1.813844
Prob(F-statistic)	0.022458		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.136533	Mean dependent var	0.104457
Sum squared resid	2.124680	Durbin-Watson stat	1.705084

Dependent Variable: ST
 Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
 Date: 10/03/17 Time: 11:54
 Sample: 2008 2015
 Periods included: 8
 Cross-sections included: 13
 Total panel (balanced) observations: 104
 Linear estimation after one-step weighting matrix
 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.151611	0.073268	-2.069261	0.0415
NPL	-0.001872	0.233252	-0.008027	0.9936
CR	0.385991	0.064933	5.944485	0.0000
IR	0.229722	0.062152	3.696153	0.0004
CAR	-0.154368	0.212416	-0.726726	0.4693

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.488241	Mean dependent var	0.166844
Adjusted R-squared	0.394124	S.D. dependent var	0.170900
S.E. of regression	0.135502	Sum squared resid	1.597379
F-statistic	5.187617	Durbin-Watson stat	2.098292
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.263332	Mean dependent var	0.104457
Sum squared resid	1.812675	Durbin-Watson stat	1.936316

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.252888	4	0.8693

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
NPL	0.342546	0.150647	0.090507	0.5236
CR	0.434970	0.445382	0.014244	0.9305
IR	0.293569	0.471343	0.027160	0.2807
CAR	0.277150	0.295970	0.284779	0.9719

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: ST
Method: Panel Least Squares
Date: 10/03/17 Time: 11:54
Sample: 2008 2015
Periods included: 8
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 104

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.315607	0.227056	-1.389993	0.1681
NPL	0.342546	0.489890	0.699230	0.4863
CR	0.434970	0.232040	1.874550	0.0642
IR	0.293569	0.239085	1.227888	0.2228
CAR	0.277150	0.663887	0.417465	0.6774

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.272947	Mean dependent var	0.104457
Adjusted R-squared	0.139236	S.D. dependent var	0.154563
S.E. of regression	0.143399	Akaike info criterion	-0.897925
Sum squared resid	1.789015	Schwarz criterion	-0.465669
Log likelihood	63.69212	Hannan-Quinn criter.	-0.722806
F-statistic	2.041320	Durbin-Watson stat	1.935885
Prob(F-statistic)	0.018698		

الملحق رقم (7)

قائمة البنوك قيد الدراسة

الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق	الاسم المختصر للبنك
JOKB	111002	1	البنك الأردني الكويتي
JCBK	111003	1	البنك التجاري الأردني
THBK	111004	1	بنك الإسكان
AJIB	111005	1	بنك الاستثمار العربي
UBSI	111007	1	بنك الاتحاد
ABCO	111009	1	بنك المؤسسة العربية
INVB	111014	1	البنك الاستثماري
EXFB	111017	1	بنك المال
SGBJ	111020	1	بنك سوسيته جنرال - الأردن
CABK	111021	1	بنك القاهرة عمان
BOJX	111022	1	بنك الأردن
AHLI	111033	1	البنك الأهلي
ARBK	113023	1	البنك العربي